



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2015-2014



الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2015 - 2014



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

حقوق النسخ و الطبع (2014) محفوظة لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر

تاريخ النشر يونيو 2014

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر

برج الدوحة

صندوق البريد 1855

الدوحة قطر

www.gsdp.gov.qa

يمكن نسخ محتوى هذا التقرير مجاناً للأغراض غير التجارية شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تنويه: إن الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن التقييم المهني لكادر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وهي لا تمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية للوزارة أو لدولة قطر. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتوخي الدقة في جميع البيانات والمعلومات، فإن الوزارة لا تتحمل أية مسؤولية عن الأخطاء في المصادر أو في نقلها للبيانات. كما ينبغي التنويه إلى أن البيانات الواردة في التقرير تعود إلى ما قبل 1 يونيو 2014.

تقديم

وستستمر الموازنة العامة في تسجيل فوائض مريحة، لكن تلك الفوائض مرشحة للانخفاض في فترة التوقع. وعلى المنوال ذاته، سيبقى فائض الحساب الجاري الخارجي كبيراً كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، على الرغم من أنه سيشهد تراجعاً في عامي 2014 و2015 اثر انخفاض الإيرادات الصادرات الهيدروكربونية وارتفاع الواردات، وكذلك ارتفاع تحويلات العاملين الأجانب للخارج. وتتأتى المخاطر الأساسية على التوقعات في المدى القريب والمتوسط من احتمال انخفاض أسعار النفط أو ازدياد تكاليف المشاريع المحلية التي من شأنها تخفيض فائض الموازنة العامة. ولا بد من التنويه إلى أن تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2015» لم يكن ليبصر النور لولا التعاون البناء مع أجهزة الدولة الأخرى، لذلك أود توجيه الشكر إلى كل من مصرف قطر المركزي، وشركة قطر للبترول، ووزارة البلدية والتخطيط العمراني ووزارة المالية، لتعاونهم غير المحدود في توفير المعلومات والبيانات.

د. صالح بن محمد النابت

وزير التخطيط التنموي والإحصاء

يونيو 2014

يقدم تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2015» التوقعات الاقتصادية لعامي 2014 و2015 (الجزء الأول)، ويقوم برصد الداء الاقتصادي في عام 2013 (الجزء الثاني). ويؤكد التقرير على النظرة التي سادت الأعداد السابقة، من حيث أن القطاع غير الهيدروكربوني يشكل محرك عجلة النمو الاقتصادي، وهو وضع سيبقى على حاله في المستقبل المنظور. و من ثم، تتوقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أن يحافظ النمو الاقتصادي على قوته ليبلغ 6.3% في عام 2014، على الرغم من التراجع المتوقع في إنتاج النفط لهذا العام. ومع بدء الانتاج من مشروع برزان، وازدياد وتيرة النشاط الاستثماري في القطاع غير الهيدروكربوني، فإن النمو سيتسارع إلى 7.8% عام 2015. ومن المتوقع أن يستقر التضخم في أسعار المستهلك عموماً في مجمل عام 2014، على أن يعود إلى الزيادة في عام 2015 مع انتعاش الطلب المحلي، إلا أنه سيبقى تحت السيطرة لأن انخفاض أسعار السلع العالمية سيساعد على التخفيف من أثر الضغوط التضخمية المحلية.

وعلى جانب المالية العامة، رفعت الحكومة مجدداً الاعتمادات المخصصة للإنفاق الرأسمالي في السنة المالية 2014/2015، لكن النفقات الجارية المقررة في الموازنة لم ترتفع كثيراً بهدف توفير مزيد من المخصصات لاعتمادات الموازنة للمشاركة الرأسمالية.

شكر وتقدير

وساهمت إدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، برئاسة حسن محمد العمادي، بتوفير البيانات وتقديم المشورة. وساهم في تيسير إعداد هذه النشرة وإصدارها الزملاء في إدارة الخدمات المشتركة، برئاسة حمد راشد العذبة، ووحدة العلاقات العامة والاتصال، برئاسة طرفة سعد الزراع. ودقق جونathan أسبن النسخة المعدة للطباعة وصممها. وساعد أسامة المناصير في تصميم الأشكال البيانية باللغة العربية. وترجم علي برازي النص الإنكليزي من هذه النشرة إلى اللغة العربية.

ترأس فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء الدكتور فرانك هاريغان. وساهم في العمل كل من سلطان خالد آل ثاني وزياد عبد الرحمن وكريستيان هيدينغ والدكتور عيسى إبراهيم وسيلفي معلوف وتاديوس ماليزا ويوجين ماكويد وحبيب ميلوالا والدكتور أسامة نجوم. كما قدم الدعم البحثي والإداري كل من حصة أحمد العسيري ونور الكواري وهيا السميطي.

قائمة المحتويات

تقديم iii

شكر وتقدير iv

1 نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

النمو الاقتصادي - مرشح ليبقى قويا 1

التضخم - توقعات مستقرة 1

موقف الموازنة العامة - مريح لكن يغلب عليه الاستثمار العام 1

الميزان الخارجي - فوائض كبيرة تنخفض قليلاً 2

المخاطر على التوقع - خارجية بصورة أساسية 2

3 الجزء الأول: التوقعات الاقتصادية لعامي 2014-2015

موجز التوقعات 3

الآفاق الاقتصادية 3

التوقعات التوافقية 7

آفاق الاقتصاد العالمي 9

توقعات أسواق الطاقة والسلع 11

الملحق - النمو الاقتصادي المتوقع بأسعار 2004 الثابتة ونظيره بأسعار 2010 16

18 الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي عام 2013

نمو الناتج المحلي الإجمالي 18

الاسعار 22

أسواق الأصول : الاسهم والعقارات 23

عرض النقد والائتمان 25

حسابات المالية العامة 27

موقف الموازنة العامة والدين العام 30

القطاع الخارجي 31

شروط التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال 32

34 المصطلحات: المفاهيم الاقتصادية الرئيسية

الإطارات

الإطار 1-1 منهجية التوقع والافتراضات 4

الإطار 2-1: ارتفاع أسعار الديزل: بدون تأثير كبير على تضخم أسعار المستهلك 6

الإطار 3-1: الإنفاق الرأسمالي وسعر التعادل للنفط 7

الإطار 4-1: التوقعات الخاصة بالتضخم لعام 2014 و2015 10

الإطار 5-1: التوقعات التوافقية الخاصة بالنفط والغاز 14

الإطار 1-2: بعض المستجدات المالية والمؤسسية في عام 2013 24

الإطار 2-2: نظرة على نمو عرض النقد في الفترة الأخيرة ومعدل تضخم أسعار المستهلك في دولة قطر 25

الإطار 3-2: المحاسبة المالية ذات القيد المفتوح 27

الإطار 4-2: دمج حسابات قطر للبترول في الموازنة 28

الإطار 5-2: مخصصات الإنفاق الحكومي 30

الجدول

الجدول رقم (1-1): قطر، أحدث توقعات المؤشرات الرئيسية 3

الجدول 2-1: تجميع التوقعات الاقتصادية المختلفة لدولة قطر* للعامين 2014 و2015، بتاريخ 1 يونيو 2014 (%) 8

الأشكال

- الشكل 1-1 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي* (2014 و2015، نقطة مئوية) 4
- الشكل 2-1 الحصة من الناتج المحلي الإجمالي* (2014 و2015، %) 5
- الشكل 3-1 النمو القطاعي في الاقتصاد، بأسعار 2004 الثابتة (%) 5
- الشكل 4-1 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%) 9
- الشكل 5-1 : توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الإقليمي (%) 10
- الشكل 6-1 : متوسط سعر النفط الخام الأسبوعي للتسليم الفوري، دولار للبرميل 11
- الشكل 7-1 : العرض والطلب على النفط الخام والوقود السائل عالمياً (مليون برميل يوميا) 11
- الشكل 8-1 : متوسط سعر النفط الخام 1 (دولار/برميل) 11
- الشكل 9-1 : مؤشر أسعار الغاز الطبيعي 1 (2005 = 100) 12
- الشكل 10-1 : نسب أسعار التسليم الفوري: النفط الخام إلى الغاز 12
- الشكل 11-1 : أسعار الغاز الطبيعي، دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية 12
- الشكل 12-1 : مؤشر أسعار السلع غير الوقود (2005=100) 13
- الشكل 1-2 الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مليار دولار 18
- الشكل 2-2 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (%) 18
- الشكل 3-2 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي – مجلس التعاون الخليجي (معدل التغير السنوي %) 18
- الشكل 4-2 الناتج المحلي الإجمالي على جانب الإنفاق (مليار ريال قطري، بالأسعار الجارية) 19
- الشكل 5-2 معدل الادخار المحلي الإجمالي (%) من الناتج المحلي الإجمالي 19
- الشكل 6-2 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، جانب الإنفاق (نقطة مئوية) 20
- الشكل 7-2 حصص القطاعين الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (%) 20
- الشكل 8-2 تركيبة مهارات العمال غير القطريين (%) 20
- الشكل 9-2 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، جانب العرض (نقاط مئوية) 21
- الشكل 10-2 نمو قطاعات الخدمات الفرعية (%) 21
- الشكل 11-2 مؤشرات المرافق والخدمات والسكان (2009 = 100) 21
- الشكل 12-2 ناتج قطاع البناء 22
- الشكل 13-2 ناتج قطاع الصناعات التحويلية 22
- الشكل 14-2 معدل التضخم العام والأساسي (%) 22
- الشكل 15-2 معدل التضخم السنوي (%) الشكل 16-2 التضخم الشهري العام (تغير سنوي، %) 22
- الشكل 16-2 التضخم الشهري العام (تغير سنوي، %) 23
- الشكل 17-2 نمو مؤشر أسعار المنتج (%) 23
- الشكل 18-2 مؤشرات أسعار الأسهم في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومؤشر S&P Global (تغير سنوي، %) 23
- الشكل 19-2 مؤشر أسعار العقارات 24
- الشكل 20-2 إيجارات العقارات (ريال قطري للمتر المربع شهرياً)، الدوحة 24

- الشكل 2-21 عرض النقد: M2 25
- الشكل 2-22 المساهمة في نمو عرض النقد (نقاط مئوية) الشكل 26
- الشكل 2-23 المساهمة في نمو الائتمان (نقاط مئوية) 26
- الشكل 2-24 نمو قروض المصارف التجارية المقدمة إلى القطاع الخاص (تغير سنوي، %) 26
- الشكل 2-25 الإقراض للشركات الخاصة حسب القطاعات الرئيسية 27
- الشكل 2-26 ميزان الودائع والقروض للحكومة والقطاع الخاص والأفراد 27
- الشكل 2-27 هيكل الإيرادات العامة ونمو الإيرادات الإجمالية 28
- الشكل 2-28 الفرق بين الإيرادات الحكومية الفعلية والمتوقعة في الموازنة 28
- الشكل 2-29 نمو الإنفاق العام (%) 28
- الشكل 2-30 الفرق بين الإنفاق الحكومي الفعلي والمتوقع في الموازنة 29
- الشكل 2-31 الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) 31
- الشكل 2-32 إجمالي الدين الحكومي 31
- الشكل 2-33 نمو التجارة الخارجية (%) 31
- الشكل 2-34 الحساب الجاري 32
- الشكل 2-35 مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال 32

نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

النمو الاقتصادي – مرشحٌ ليبقى قويا

من المتوقع أن يحافظ الاقتصاد القطري على نموه القوي عامي 2014 و2015 (انظر الجدول أدناه)، حيث سيستمر الطلب المحلي في تحفيز نموا قويا في القطاع غير الهيدروكربوني. ويتوقع أن يكون هذا النمو متسع القاعدة، ويساهم فيه بصفة اساسية، كما كان الحال عام 2013، قطاعي الخدمات (بصورة خاصة) والبناء. وعلى الرغم من أن انخفاض الناتج الهيدروكربوني سيحد من النمو الاجمالي عام 2014، إلا ان الزيادة المتوقعة في انتاج الغاز عام 2015 إثر بدء الإنتاج من مشروع برزان، ستعطي دفعة لناتج القطاع الهيدروكربوني، و من ثم للنمو الاجمالي خلال ذلك العام.

قطر: نظرة على الآفاق الاقتصادية لعامي 2014 و2015

2015	2014	
7.8	6.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)*
6.6	6.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
3.4	3.0	معدل تضخم أسعار المستهلك (%)
5.5	9.3	فائض الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
19.5	25.1	فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2004.
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

و في عام 2013، حقق الاقتصاد القطري نموًا بمعدل 6.5% بفضل نمو القطاع غير الهيدروكربوني، ولاسيما الخدمات (بمساهمة قدرها 5.0 نقطة مئوية، بقيادة الخدمات المالية والعقارية). و ارتفع معدل نمو ناتج البناء في عام 2013، مدفوعا بصفة اساسية بالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والعقارات.

التضخم – توقعات مستقرة

من المتوقع أن يبقى المعدل السنوي لتضخم أسعار المستهلك مستقرًا بصفة عامة عام 2014 وأن يزداد زيادة طفيفة في عام 2015. ويتوقع أن تزداد الضغوط التضخمية المحلية في الفترة المتبقية من عام 2014 وعام 2015 نتيجة زيادة الطلب المحلي. غير أن التضخم المعتدل في النصف الأول من عام 2014 سيحد من ارتفاع قيمة المتوسط السنوي للعام، كما ستساعد توقعات التضخم المعتدلة عالميًا في التخفيف من أثر مصادر الضغوط التضخمية المحلية في المدى القريب.

وقد ارتفع معدل التضخم من نحو 2% عام 2012 إلى 3.1% عام 2013، والسبب الأساسي في ذلك هو ارتفاع الإيجارات السكنية، والمرافق، والخدمات الأخرى المرتبطة بالإسكان. ولم يشهد الاقتصاد تأثيرًا للضغوط التضخمية الخارجية نتيجة اعتدال الأسعار العالمية للسلع والمواد الغذائية بصورة أساسية.

موقف الموازنة العامة – مريح لكن يغلب عليه الاستثمار العام

من المتوقع ان تستمر الموازنة العامة في تسجيل فوائض مريحة، حتى وإن انخفضت خلال فترة التوقع، ويرجع هذا الانخفاض إلى النمو في الإنفاق (الرأسمالي والجاري) نتيجة تسارع تنفيذ برنامج الاستثمار العام، وإلى التراجع المتوقع في عائدات الهيدروكربون.

و في نهاية السنة المالية 2014/2013، قُدر فائض الموازنة العامة بنحو 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، أي أعلى من النسبة المسجلة في السنة المالية السابقة، والتي بلغت 11.2%. وازدادت الإيرادات الحكومية في السنة المالية 2014/2013 نتيجة الزيادة الكبيرة في الدخل الاستثماري بصورة أساسية (يذكر ان كل من دخل النفط والغاز وإيرادات ضريبة الشركات قد شهدت انخفاضًا)، بينما انخفضت التقديرات الأولية للإنفاق الفعلي بنسبة 1.0% عن حصيلة السنة المالية السابقة (

و ان كان الإنفاق الرأسمالي قد ارتفع بنسبة 2.4%، لكن الانخفاض في الإنفاق الجاري بمعدل 2.1% طغى على هذا الارتفاع).

الميزان الخارجي – فوائض كبيرة تنخفض قليلاً

من المتوقع أن يواصل فائض الحساب الجاري انخفاضه في فترة التوقع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه سيبقى كبيراً. ويرجع ذلك إلى عوامل أساسية هي: انخفاض إيرادات صادرات الهيدروكربون، وزيادة المستوردات نتيجة ارتفاع الطلب المحلي، وارتفاع تحويلات العاملين الأجانب بالترافق مع النمو المتوقع في عدد السكان الوافدين.

وقد كان الفائض التجاري لعام 2013 كبيراً وبلغ 52.1% من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي، بانخفاض طفيف عما سجله عام 2012. وسجل فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي أيضاً انخفاضاً طفيفاً عام 2013 بالمقارنة بالعام السابق عليه ليبلغ 30.9% . وازدادت المستوردات من الخدمات و تحويلات العاملين الاجانب الى الخارج، بينما تباطأ نمو الصادرات السلعية.

المخاطر على التوقع – خارجية بصورة أساسية

تشمل المخاطر الرئيسية احتمال انخفاض أسعار النفط انخفاضاً كبيراً - و ذلك في حالة ضعف النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة بالترافق مع ازدياد إمدادات النفط - وارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية المحلية التي قد تؤدي إلى انخفاض فائض الموازنة.

الجزء الأول – التوقعات الاقتصادية لعامي 2014 و2015

من المتوقع أن يشهد عامي 2014 و2015 نموًا اقتصاديًا قويًا بفضل النمو المضطرد للاقتصاد غير الهيدروكربوني. وسيتم هذا الزخم بشكل عام بفضل الزيادة المتسارعة في الإنفاق الاستثماري والنمو السكاني السريع والمستمر. وفي الوقت الذي يتوقع فيه أن يؤدي ثبات إنتاج الغاز وتراجع إنتاج النفط إلى تباطؤ النمو الإجمالي عام 2014، من المتوقع حدوث زيادة استثنائية في إنتاج الغاز عام 2015 مع دخول مشروع حقل برزان مرحلة الإنتاج، ما سيرفع معدل النمو الإجمالي.

ويتوقع أن يسجل التضخم في أسعار المستهلك ارتفاعًا في النصف الثاني من عام 2014، وربما يتسارع هذا الارتفاع في عام 2015، غير أن التضخم المعتدل في النصف الأول من عام 2014 سيحد من ارتفاع قيمة المتوسط السنوي لمعدل التضخم، كما ستساعد توقعات التضخم المعتدلة عالميًا في التخفيف من أثر مصادر الضغوط التضخمية المحلية في المدى القريب، بيد أن هذا التعويض قد يتراجع مع ازدياد الانتعاش في الاقتصاد العالمي عام 2015. ويرشّح أن تستمر الفوائض القوية في ميزان المدفوعات، وفي الوقت الذي يبدو من المؤكد تحقيق فائض في الموازنة عام 2014، يرجح أن ينخفض هذا الفائض عام 2015.

ومن المخاطر التي يمكن أن تواجه الاتفاق الاقتصادية، احتمال حدوث تراجع كبير في أسعار النفط - في حالة حدوث تراجع في النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة متزامنا مع ازدياد العرض في سوق النفط - وازدياد تكاليف المشاريع الاستثمارية المحلية التي قد تحد من فائض الموازنة.

الاتفاق الاقتصادية

النشاط الاقتصادي الحقيقي

يتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي - مقدرًا بأسعار عام 2004 - قليلًا في عام 2014 ليبلغ 6.3% (بعد أن كان 6.5% عام 2013) ثم يرتفع إلى 7.8% في عام 2015، بيد أن استخدام أسعار عام 2010 أساسًا للحساب سيخفض من تلك التقديرات لمعدل النمو، لأنه يعطي وزنًا أقل للناتج خارج النفط والغاز (وهو كل الأنشطة الاقتصادية باستثناء تعدين النفط والغاز وأنشطة التعدين الأخرى)، والذي يقود حاليًا النمو الإجمالي للاقتصاد. (يبين الملحق أثر استخدام أوزان الأسعار المختلفة على النمو المحسوب). وفي عام 2015، سيدعم النمو في الإنتاج الهيدروكربوني، نتيجة دخول مشروع برزان طور الإنتاج، النمو القوي المتواصل في الأنشطة غير الهيدروكربونية، على الرغم من أن هذا الدعم سيتضاءل حالما يصل مشروع برزان إلى سقف طاقته الإنتاجية.

ومن المرشح أن يشهد عام 2014 انكماشًا في إنتاج القطاع الهيدروكربوني (القطاع التعديني) بمعدل 2.5%، ويرجع هذا الانكماش بصفة أساسية إلى انخفاض إنتاج حقول النفط الناضجة. ويتوقع أن يبقى إنتاج الغاز مستقرًا إلى حد كبير في العام المذكور، بسبب وصول الإنتاج إلى طاقته الكاملة في عام

موجز التوقعات

ويقدم الجدول رقم (1-1) أحدث التوقعات للمؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية الصادرة عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لعامي 2014 و2015. ولعل أبرز تعديل بالمقارنة بالتوقعات السابقة يتمثل في تعديل التوقع الخاص بقيمة الفائض في الموازنة العامة باتجاه الزيادة، الأمر الذي يعود إلى حد كبير إلى اعتماد إجراءات محاسبية جديدة تقضي بتحويل كافة الفوائض المالية لشركة قطر للبترول إلى الموازنة (انظر الاطار 2-4) وقد كانت الشركة سابقًا تحتفظ بجزء كبير من ذلك الفائض أو تحوله إلى جهات أخرى في الدولة (ولكن خارج الموازنة). وتعكس التوقعات الواردة في الجدول أحدث البيانات والافتراضات المعدلة، و يناقش الإطار (1-1) منهجية التنبؤ والافتراضات المستخدمة في التوقع.

الجدول رقم (1-1): قطر، أحدث توقعات المؤشرات الرئيسية

2015	2014	
7.8	6.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)*
6.6	6.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
3.4	3.0	معدل تضخم أسعار المستهلك (%)
5.5	9.3	فائض الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
19.5	25.1	فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2004
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

الإطار 1-1 منهجية التوقع والافتراضات

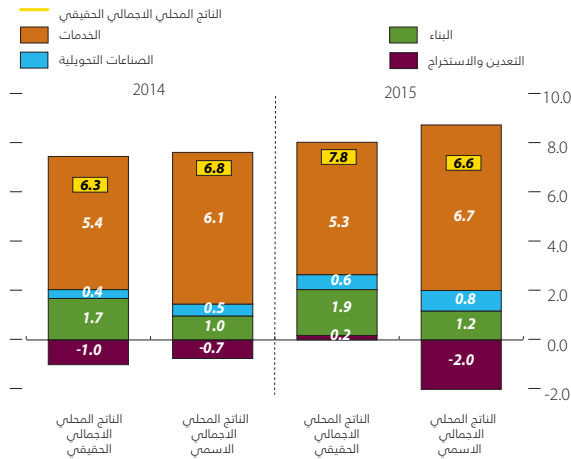
جرى استخلاص توقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» من خلال إطار رقمي متسق داخليًا للاقتصاد القطري يستند إلى علاقات محاسبية اقتصادية قياسية. ويقوم الإطار على نموذج تدفق الأموال في الاقتصاد الذي يكون مجموع مصادر الأموال من مختلف القطاعات الاقتصادية فيه مساويًا لمجموع استخدامات الأموال. وجرت معايرة وتحديث هذا الإطار بالنتائج المعروفة عن عام 2013 والبيانات المعدلة لعامي 2011 و2012. وفي حين أن الأرقام التي ترد في التقرير كانت تحسب باستخدام أسعار 2010، فإن الإصدار الحالي يستخدم أوزان الأسعار المستخدمة في تقديرات الحسابات القومية (أسعار 2004)، لكن هذا التغيير لا يؤثر على القيم الاسمية الواردة في التقرير.

تستند افتراضات التوقع الأساسية إلى طيف واسع من المصادر. فمثلًا تستند الافتراضات بشأن أسعار الفائدة إلى السياسة المعلنة من مصرف قطر المركزي. وتستند البيانات بشأن نتائج وأماق الموازنة العامة إلى معلومات من وزارة المالية. وتعتمد البيانات بشأن السنوات التي تلي فترة الموازنة الحالية على الاتجاهات الفعلية السابقة لإيرادات ونفقات وتمويل الحكومة، بعد أن جرى تعديلها استنادًا إلى المعلومات عن التباين المستقبلي المحتمل عن الاتجاهات والأنماط القائمة. وتستند الافتراضات بشأن البيئة الخارجية إلى توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتوقعات البنك الدولي. ويتضمن الجدول أدناه الافتراضات الرئيسية لهذا التوقع.

افتراضات التوقع

2015	2014	2013 ^١	
دولة قطر			
0.75	0.75	0.75	أسعار فائدة الإيداع لليلة واحدة في مصرف قطر المركزي(%)
3.64	3.64	3.64	سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار
256.55	228.19	199.22	إجمالي الإنفاق الحكومي (مليار ريال قطري)
188.07	167.27	146.74	الإنفاق الجاري (مليار ريال قطري)
68.48	60.92	52.47	الإنفاق الاستثماري (مليار ريال قطري)
البيئة الخارجية			
3.88	3.59	3.01	النمو العالمي (%)
سعر الفائدة للاقراض بين المصارف (ليبور)			
0.82	0.38	0.41	بالدولار الأمريكي لسته أشهر(%)
102.00	107.04	107.66	سعر تصدير النفط الخام، دولار/برميل
15.00	15.80	16.00	سعر الغاز الطبيعي المسال في اليابان، دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية
(١): تقديرات أولية أو أرقام فعلية.			
المصدر: البيانات مجمعة من مصادر مختلفة من ضمنها مصرف قطر المركزي، ووزارة المالية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.			

الشكل 1-1 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي* (نقطة مئوية، 2015 و2014)



* ملاحظة: أخطاء التقريب ناتجة عن الزراعة والخدمات المصرفية المنسوبة (FISIM)، ورسوم الاستيراد والمياه والكهرباء غير المبينة في الشكل. المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

ويتوقع أن ينمو نشاط قطاع البناء بمعدل 14.1% عام 2014، بعد أن كان معدل نموه 13.6% في عام 2013، وربما يشهد عام 2015 نموًا أسرع (الشكل 1-3). وسيكون المحرك الرئيسي لهذا النمو الاستثمارات الحومية الضخمة في البنية التحتية الاقتصادية، لاسيما في الطرق الداخلية والطرق السريعة ومترو وسكة حديد الدوحة وشبكات الصرف الصحي، وبوتيرة يرجح أن تزداد في

2013. لكن في عام 2015، سينمو الإنتاج الهيدروكربوني بمعدل بسيط (0.5%) لأن الزيادة في إنتاج الغاز مع دخول حقل برزان طور الإنتاج ستكون أكبر من التراجع المستمر في إنتاج النفط. بيد أن هذا الدعم من حقل برزان لنمو انتاج الهيدروكربون سيكون مؤقتًا، وسيبدأ بالتلاشي بدءًا مع عام 2016. وسيؤدي الإنفاق الاستثماري القوي والسياسة المالية التوسعية للموازنة والنمو السكاني إلى تحفيز نمو قوي في الاقتصاد غير الهيدروكربوني في عامي 2014 و2015. ويتوقع أن يكون هذا النمو متسع القاعدة وتساهم فيه بصورة أساسية أنشطة الخدمات، وأنشطة قطاع البناء (الشكل 1-1).

ومن ثم، يتوقع استمرار ارتفاع حصة قطاع الخدمات في الناتج الاجمالي (الشكل 2-1). وستستفيد الخدمات المالية والعقارات والنقل والاتصالات وخدمات الأعمال جميعها من الأعمال المتولدة عن التطوير العقاري الكبير ومشاريع البنية التحتية الضخمة. ويتوقع أيضًا أن ينمو الطلب على خدمات التجارة والمطاعم والفنادق على نحو جيد انسجامًا مع النمو السكاني المتوقع وازدياد أعداد الزوار القادمين إلى البلاد. إضافة إلى ما سبق، سيدعم افتتاح مطار حمد الدولي الجديد في مايو 2014 مجموعة من الأنشطة اللوجستية وغيرها من الأنشطة الداعمة لنمو قطاع الخدمات. كما انه من المتوقع أن تنمو الخدمات الحكومية كذلك تماشيًا مع النمو السكاني والنمو في الاقتصاد غير الهيدروكربوني بصورة عامة.

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية لعام 2014 - 2015

الشرائح الأخرى لقطاع الصناعات التحويلية، وإن يكن بوتيرة أبطأ من السنوات السابقة، بسبب الاقتراب من الطاقة الانتاجية القصوى في الفترة الاخيرة. لكن من المرشح أن يتسارع نمو قطاع الصناعة عام 2015 على خلفية الانتعاش في إنتاج منتجات التكرير والبتروكيماويات، في ظل امدادات المواد الأولية على خلفية بدء الانتاج من مشروع برزان. ويفترض أن يشجع الطلب المتنامي من قطاع البناء على منتجات الاسمنت والمعادن، والمرتبطة بالمشاريع الاستثمارية الضخمة على إقامة بعض الاستثمارات لزيادة الطاقة الانتاجية المتاحة لتلك الصناعات، الأمر الذي يعزز النمو ليستعيد بعض زخمه السابق.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

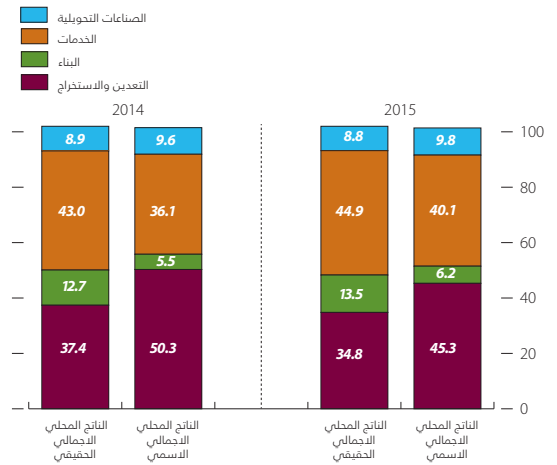
يتأثر معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بتقلبات أسعار المنتجات الهيدروكربونية، والتي تتحدد في الأسواق العالمية. فارتفاع أسعار المنتجات الهيدروكربونية يزيد معدل نمو الناتج الاسمي قياسا بنمو قيمته الحقيقية، بينما يفعل انخفاض الأسعار العكس.

ومقارنة بمعدل نمو بلغ 6.6% عام 2013، من المرشح أن يبقى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي مستقرا بدرجة كبيرة عند قيمة 6.8% في عام 2014 و6.6% في عام 2015. إذ سيمتص انخفاض إنتاج النفط وأسعاره إلى حد كبير الارتفاع المتوقع في نمو الناتج غير الهيدروكربوني الاسمي.

التضخم

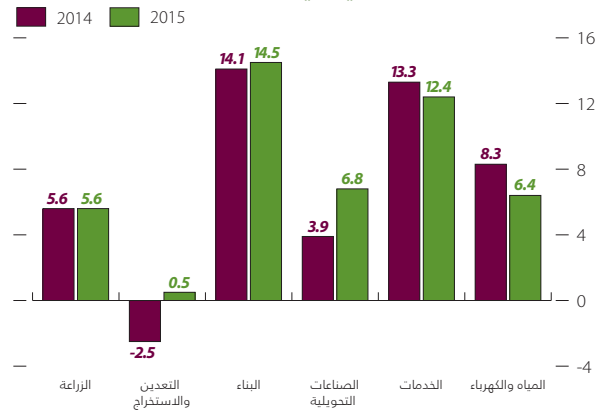
من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم السنوي، محسوبا بتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك، 3.0% في المتوسط عام 2014، أي بقيمة مشابهة لعام 2013، وأن يزداد زيادة طفيفة إلى 3.4% في عام 2015. ومن المرشح أن يكون أثر الارتفاع الأخير في سعر وقود الديزل على التضخم محدوداً ومؤقتاً (أنظر الطار 1-2). ويتوقع أن تزداد الضغوط التضخمية المحلية تدريجيا في الفترة المتبقية من عام 2014 وفي عام 2015 نتيجة انتعاش الطلب المحلي. فالنمو القوي المتوقع في الطلب المحلي سيدفع أسعار السلع والخدمات المحلية التي لا يمكن استيرادها إلى الارتفاع، كالإيجارات، وبخاصة لشرائح الاسكان الاقتصادي و المتوسط ، حيث يكون العرض المتاح أقل عادة في تلك الشرائح. وعلى النقيض من ذلك، يتوقع أن تعدل الأسعار العالمية للمواد الغذائية والسلع وأن يحافظ التضخم في البلدان الشريكة تجارياً على اعتداله. وبالرغم من ان مخاطر تسارع التضخم تبدو تحت السيطرة حالياً، الا ان الضغوط التضخمية لأسعار المستهلك قد ترتفع إذا ارتفعت وتيرة التضخم في السلع المستوردة. ومن الممكن أن يؤدي حدوث صدمة

الشكل 2-1 الحصة من الناتج المحلي الإجمالي* (2014 و2015، %)



* ملاحظة: أخطاء التقريب ناتجة عن الزراعة والخدمات المصرفية المنسوبة (FISIM)، ورسوم الاستيراد والمياه والكهرباء غير المبينة في الشكل. المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

الشكل 3-1 النمو القطاعي في الاقتصاد، بأسعار 2004 الثابتة (%)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

عامي 2014 و2015. كما أن تشييد مراكز صحية ومرافق تعليمية جديدة يحتاج إلى إنفاق ضخم أيضاً. ويدعم نشاط البناء الخاص المتمركز على التطوير العقاري السكني والتجاري، من مراكز تسوق جديدة وفنادق ومساكن للعمال، النمو في قطاع البناء. وبحققت قطاع الصناعات التحويلية أيضاً نمواً ولكن ليس بالسرعة التي سينمو بها قطاعي الخدمات و البناء، و كذلك ليس كنموه في العامين السابقين. فمن المتوقع أن ينمو هذا القطاع بمعدل أقل مع تراجع إنتاج الأسمدة ومنتجات التكرير. فمع انخفاض الأسعار العالمية للأسمدة ، فإن تكاليف الفرصة البديلة لإمداد المواد الأولية لتلك الصناعة من شأنها أن تزداد. وستنمو بعض

الإطار 1-2: ارتفاع أسعار الديزل: بدون تأثير كبير على تضخم أسعار المستهلك

رفعت قطر للوقود (وقود) سعر التجزئة للديزل من 1 إلى 1.5 ريال قطري لليلتر في كافة محطات الوقود اعتباراً من 1 مايو 2014. كما رفعت سعر الجملة للمشاريع (الشركات المحلية والمشاريع المشتركة) إلى 1.5 و 1.8 ريال على الترتيب، فيما استمرت الشركات التي مقرها خارج قطر بدفع 1.0 ريال لليلتر الواحد.

وسيبقى الأثر الذي يتركه ارتفاع سعر الديزل على تضخم أسعار المستهلك مؤقتاً، لأنه يمثل ارتفاعاً استثنائياً في مستوى الأسعار لمرة واحدة. ومن ثم، سينحصر أثره المباشر على التضخم في الفترة المتبقية من عام 2014 والأشهر الخمسة الأولى من عام 2015 بسبب الأثر القاعدي الناشئ عن هذا الرفع في السعر (base effect). كما يتوقع أن يكون هذا الأثر القاعدي المباشر ضئيلاً لأن وزن الديزل في مؤشر أسعار المستهلك صغيراً، فمعظم السيارات الخاصة تعمل على البنزين، وهي وسيلة النقل الأساسية. بيد أن زيادة أسعار الديزل قد تؤثر بصورة غير مباشرة على أسعار السلع الاستهلاكية من خلال تأثيرها على التكاليف، إلا أن هذه الآثار غير المباشرة ستكون ضئيلة أيضاً، لأن الكثير من السلع الاستهلاكية مستورد، ولأن هذه السلع لن تنقل مسافات طويلة على الطرق بسبب صغر المساحة الجغرافية للدولة. غير أن ارتفاع أسعار الديزل قد يدفع بعض الشركات إلى استغلال قوتها السوقية، باستعمال هذه الزيادة ذريعة لرفع أسعار سلعها وخدماتها النهائية، لكن الحكومة متيقظة لهذه الممارسات غير السليمة. وتدعم الخبرة السابقة لعام 2011 هذا التقييم، فعلى الرغم من زيادة أسعار الديزل بنسبة 30% والبنزين بنسبة 25% في يناير 2011، وعلى الرغم من الأثر المباشر لأسعار البنزين على المستهلك، بقي معدل تضخم أسعار المستهلك دون 2% في عامي 2011 و2012.

في العرض العالمي للسلع أو تراجع في قيمة الدولار الأمريكي أو انتعاش مفاجئ في الطلب العالمي إلى رفع معدل التضخم إلى مستويات أعلى مما هو متوقع.

توقعات المالية العامة

تتوقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أن ينخفض فائض الموازنة في السنة الميلادية 2014 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث تجرى التقديرات والتوقعات المالية في هذا التقرير على أساس السنة الميلادية، بينما تقدم بيانات وزارة المالية على أساس السنة المالية - من أبريل إلى نهاية مارس في السنة التالية) إلى نحو 9.3%، ثم ينخفض إلى 5.5% عام 2015، متراجعاً عن قيمته عام 2013 والبالغة 12.9%. ويعود السبب الرئيس لهذا الانخفاض إلى تراكم عاملين هما: نمو الإنفاق (الرأسمالي والجاري) مع تسارع تنفيذ مشروعات الاستثمار العام، والانخفاض المتوقع في إيرادات الهيدروكربون (ما يعكس انخفاض إنتاج حقول النفط الناضجة وانخفاض أسعار المواد

الهيدروكربونية).

ويقابل هذا الانخفاض اتساع متوقع في العجز الغير الهيدروكربوني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 9.2% في عام 2014 و 11.1% في عام 2015، بعد أن كان 8.3% في عام 2013. ويؤشر هذا الارتفاع في العجز الغير هيدروكربوني إلى انتهاء سياسة مالية توسعية في السنتين المقبلتين، ما من شأنه دعم نمو الاقتصاد خارج النفط والغاز.

ميزان المدفوعات

من المتوقع أن يتجه فائض الحساب الجاري بميزان المدفوعات الخارجي نحو الانخفاض عامي 2014 و 2015، لكنه سيبقى كبيراً عند 25.1% و 19.5% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك الانخفاض إلى عوامل أساسية هي: انخفاض إيرادات صادرات الهيدروكربون، وزيادة المستوردات نتيجة ارتفاع الطلب المحلي، وارتفاع تحويلات العاملين الأجانب بالترافق مع النمو المتوقع في عدد السكان الوافدين.

ولما كان الجزء الأكبر من فائض الحساب الجاري يُعاد تدويره في الخارج على شكل استثمارات خارجية، فسوف يبقى فائض الحساب الجاري أكبر بكثير من الفائض العام في ميزان المدفوعات الذي يتوقع أن ينخفض إلى 3.9 مليار دولار عام 2014 ثم إلى 3.4 مليار دولار في عام 2015. ويدعم هذا الفائض العام المسجل في ميزان المدفوعات وضع الاحتياطي الأجنبي لدى مصرف قطر المركزي، وبالتالي يتوقع أن تبقى تغطية الاحتياطي الأجنبي قوية، بما يعادل 6.5 شهراً تقريباً من إجمالي مستوردات السلع والخدمات.

المخاطر

تعد الآفاق الاقتصادية للعامين 2014-2015 مواتية عمومًا، لكنها عرضة لمخاطر سلبية شديدة التأثير، وان كانت ضعيفة الاحتمال.

وتتعرض قطر لتأثيرات غير مباشرة من الاقتصاد العالمي عبر القنوات التجارية والمالية. ولما كان ازدهار اقتصادها يتوقف كما هو واضح على إنتاج وتصدير النفط والغاز، فإن أي توقف في نقل الغاز الطبيعي المسال نتيجة توترات سياسية إقليمية قد يخلق انعكاسات شديدة على الاقتصاد بأكمله. بيد أن الاحتياطات المالية الضخمة تؤمن لقطر بعض الحماية للاقتصاد وتجعله قادرًا على تحمل هذه الأحداث، إلا أن التوقف لفترة طويلة قد يضعف الميزة التنافسية القوية لقطر في أسواق الغاز العالمية.

وهناك خطر آخر يتعلق بالقطاع الهيدروكربوني ويتمثل في انخفاض أسعار النفط انخفاضًا حادًا لفترة من الزمن، خاصة وأن معظم عائدات صادرات الغاز الطبيعي المسال يحسب بالقياس إلى أسعار النفط. كما إن الضرر الناتج عن انخفاض كبير في أسعار النفط على موقف الموازنة العامة سترداد

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية لعام 2014 - 2015

يزيد معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لدولة قطر وفق التوقعات التوافقية (المتوسط) المعدلة في عام 2014 (ويبلغ 5.9%) بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن أرقام ديسمبر 2013. في حين تقدر التوقعات التوافقية نمو الناتج الحقيقي بمعدل 6.2% في عام 2015.

إن نطاق التوقعات الخاصة بالناتج الحقيقي لعامي 2014 و2015 أضيق من نطاق توقعات ديسمبر، حيث الفرق بين أعلى التقديرات وأدناها أقل من السابق. و يعد ذلك استمراراً لاتجاه لוחظ في تشنت التقديرات التوافقية منذ نشرها لأول مرة في عام 2011. وقد يكون هذا التقارب عشوائياً فحسب، إلا أنه قد يعود أيضاً إلى توفر إحصائيات ومعلومات اقتصادية أفضل عن اقتصاد دولة قطر. كما انه من المرجح أيضاً أن بعض الشكوك التي نشأت حيال آفاق النمو بمجرد ثبات إنتاج النفط والغاز قد تبددت.

إن نطاق التوقعات الخاصة بالناتج الاسمي أوسع من الناتج الحقيقي، حيث يبلغ معامل التباين 45.7% لعام 2014. ويبدو أن التباين بشأن الأسعار أكبر منه بشأن الكميات. ففي الربع الأول من عام 2014، ارتفعت أسعار النفط على نحو مفاجئ، ودعمت نقص الإمداد وعلوات المرتفعة في خضم الأزمة الروسية-الأوكرانية ارتفاع الأسعار. وتراوحت أسعار خام برنت البريطاني حول سعر 110 دولار للبرميل، بينما بقي خام غرب تكساس فوق 100 دولار حتى أبريل 2014.

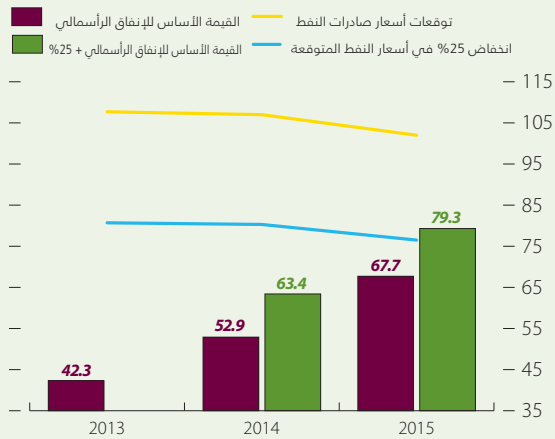
حدثه على الأرجح في ظل ازدياد التزامات الإنفاق وتراجع إنتاج النفط، ومن شأن تراكم هذين العاملين تضيق هامش المرونة في الموازنة بسرعة. وثمة خطر أخير يتأتى عن حجم وتعقيد محفظة مشاريع البنية التحتية المخطط لها في دولة قطر، إذ أن زيادة الإنفاق بدرجة كبيرة خلال فترة قصيرة من الزمن قد يحدث ضغوطاً هائلة على الطاقة الإدارية الحكومية، الأمر الذي يولد اختناقات لوجستية وغير لوجستية، ويحدث اختناقات في الاقتصاد ويرفع تكاليف المشاريع. و من شأن زيادة الإنفاق الرأسمالي أن تزيد أسعار النفط اللازمة لتغطية العجز في الموازنة الغير الهيدروكربونية (الإطار 3-1).

التوقعات التوافقية

يقدم الجدول 2-1 ملخصاً للتوقعات الاقتصادية المنشورة لعامي 2014 و2015 (يناقش الإطار 1.5 بنهاية هذا الجزء التوقعات التوافقية للنفط و الغاز)، حيث يتم الوصول إلى نظرة توافقية (أو تمثيلية) لاتفاق الاقتصاد القطري من حساب متوسط/وسيط جميع التوقعات المجمعّة. ويبين الجدول أحدث التوقعات لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي وتضخم أسعار المستهلك، وهي المؤشرات الأكثر استخداماً في حالة قطر. وتعكس التعديلات على التوقعات المنشورة في إصدار ديسمبر 2013 من تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» تغيرات المشهد الاقتصادي على الصعيدين المحلي والعالمي، مع الأخذ بالاعتبار المعلومات الجديدة عن عام 2013. وهناك بعض مصادر لم تراجع توقعاتها، وهي مبينة في الجدول باللون الأحمر.

الإطار 3-1: الإنفاق الرأسمالي وسعر التعادل للنفط

الشكل في الإطار: سعر التعادل للنفط وسعر السوق في ظل سيناريوهات مختلفة (دولار/البرميل)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

سعر التعادل للنفط هو سعر النفط الذي يولد عائدات من النفط والغاز تساوي إجمالي الإنفاق المقرر في الموازنة، أو السعر الذي يغطي العجز في الموازنة غير الهيدروكربونية. ويبين الشكل أدناه في الإطار الارتفاع المتوقع في سعر التعادل بين عامي 2013 و2015 وفقاً لتوقعات الأساس المذكورة أعلاه، وحساسية هذا السعر لزيادة الإنفاق الرأسمالي عما هو متوقع حالياً. وتفترض حسابات سعر التعادل المقدر أن هناك ارتباطاً كاملاً بين سعر النفط وسعر الغاز.

و بغرض التوضيح، يظهر الشكل سيناريو يرتفع فيه الإنفاق الاستثماري بنسبة 25% عن القيمة الأساسية. فكلما ازداد الإنفاق ارتفع سعر التعادل. ومن شأن ارتفاع سعر التعادل جعل الموازنة أكثر تأثراً بهبوط غير متوقع في أسعار النفط الفعلية. فمثلاً: انخفاض أسعار النفط في عام 2015 بمعدل 25% في إطار هذا السيناريو عن توقعات الأساس سيدفع أسعار النفط أسفل سعر التعادل الجديد، ما يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة الإجمالية. ولا تأخذ هذه الحسابات في الاعتبار احتمال تضرر مصادر أخرى لإيرادات الحكومة بشكل غير مباشر (كالضرائب أو أرباح الاستثمار المحولة من الشركات المملوكة للدولة) بفعل انخفاض أسعار النفط.

الجدول 1-2: تجميع التوقعات الاقتصادية المختلفة لدولة قطر* للعامين 2014 و2015، بتاريخ 1 يونيو 2014 (%)

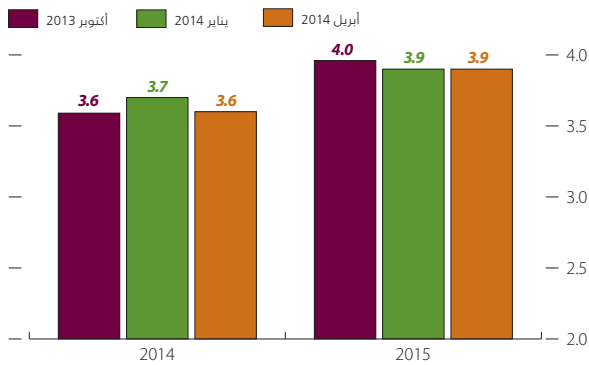
معدل التضخم		النمو الاسمي		النمو الحقيقي		الجهة صاحبة التوقع
2015	2014	2015	2014	2015	2014	
..	2.5	..	5.5	6.5	4.9	بنك اوف أميركا ميريل لينش (نوفمبر 2013)
..	..	2.8	2.1	5.0	5.4	بيزنيس مونيتر إنترناشيونال (مارس 2014)
4.0	2.5	7.1	6.9	6.1	5.9	سيتي غروب (مارس 2014)
4.2	3.8	5.6	5.6	6.4	6.2	وحدة المعلومات الاقتصادية (أبريل 2013)
..	4.2	..	12.9	..	7.8	المجموعة المالية هيرميس (سبتمبر 2013)
4.5	4.0	7.6	3.7	6.1	5.2	بنك دبي الوطني (يناير 2014)
4.5	4.2	5.8	6.4	6.9	5.8	وكالة فيتش للتقييم الائتماني (أبريل 2014)
6.4	5.6	7.6	1.4	6.0	6.2	بنك HSBC (أبريل 2014)
4.0	3.4	7.6	7.5	6.1	5.9	غلوبال إنسايت (مايو 2014)
3.5	3.6	6.2	4.3	6.8	6.3	معهد التمويل الدولي (مايو 2014)
3.5	3.5	5.3	5.5	7.1	5.9	صندوق النقد الدولي (أبريل 2014)
4.4	3.8	4.2	4.4	جي بي مورغان سيكيوريتيز ليميتد (مايو 2014)
4.5	4.0	6.3	3.9	6.6	5.8	بنك الكويت الوطني (يناير 2014)
4.5	3.5	6.3	7.1	6.5	6.5	إكسفورد إيكونوميكس (إبريل 2014)
3.5	3.4	8.2	5.6	7.5	6.8	بنك قطر الوطني (إبريل 2014)
3.2	3.5	6.0	5.4	روبيني غلوبال إيكونوميكس (مايو 2014)
4.0	3.4	4.0	6.0	6.5	6.7	سامبا (مايو 2014)
4.0	4.0	..	5.9	5.0	5.0	ستاندرد آند بورز (أبريل 2014)
4.2	3.5	5.8	5.5	ستاندرد تشارترد (مارس 2014)
4.2	3.7	6.2	5.6	6.2	5.9	متوسط التوقعات التوافقية
4.1	3.6	6.3	5.6	6.3	5.9	قيمة الوسيط
6.4	5.6	8.2	12.9	7.5	7.8	القيمة العليا
3.2	2.5	2.8	1.4	4.2	4.4	القيمة الدنيا
0.7	0.7	1.5	2.6	0.8	0.8	الانحراف المعياري
17.3	18.3	24.9	45.7	13.0	13.3	معامل التباين (%)
بنود أخرى:						
3.4	3.0	6.6	6.8	7.8	6.3	توقعات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

* إذا رغبت بإدراج توقعات مؤسستك في النسخة القادمة من هذا الجدول، يرجى الاتصال على العنوان التالي: smaalouf@gsd.gov.qa

... تشير إلى عدم وجود توقعات في السنة المشار إليها

ملاحظة: أُزيلت من هذا الجدول توقعات البنك الدولي وجهات أخرى أخذت توقعاتها من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي، ومصادر ثانوية أخرى. **المصدر:** بيانات مجمعة من تقارير ومواد إخبارية مختلفة.

الشكل 4-1 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» أبريل 2014. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/download.aspx> تاريخ التصفح 13 أبريل 2014.

لكن فيما يخص عام 2014، فإن تقديرات إبريل تشكل تراجعاً طفيفاً عن توقعات الصندوق المنشورة في يناير 2014. ويعزى هذا التعديل إلى الظروف المالية الأكثر تقييداً في اقتصادات الأسواق الناشئة، رداً على التقلبات والمخاوف بشأن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بعد تخفيض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي التدريجي لبرنامج شراء السندات. أما بالنسبة لعام 2015، فلا يزال صندوق النقد الدولي يرى أن النمو العالمي سيتسارع في عام 2015، على خلفية رفع تقديرات نمو الاقتصادات المتقدمة، الأمر الذي يشجع على نمو أقوى في الاقتصادات الناشئة.

وتخرج منطقة اليورو من حالة الانكماش، ضمن حدود المتوسط العالمي، ويتوقع أن تنمو بمعدل يزيد على 1% في عامي التوقع كليهما. ومن المتوقع أن يسجل بلد واحد - هو قبرص - مزيداً من الانكماش، مقارنة بتسعة بلدان في عام 2013. وعلى الرغم من توقعات النمو الإيجابية، فإن معدل التضخم المنخفض في أوروبا يشكل تهديداً لنموها الاقتصادي (انظر الإطار 4-1 أدناه).

ومن المتوقع أن يسجل نمو أعلى في الولايات المتحدة، والتي يستمر اقتصادها في التعافي مع نمو الطلب الاستهلاكي. ولا يعتقد أن يجري بنك الاحتياطي الفيدرالي أي تغييرات كبيرة في سياسته في فترة التوقع. ومن المتوقع أن يكتمل التخفيض التدريجي لبرنامج التيسير الكمي في نهاية 2014، ويحافظ الاحتياطي الفيدرالي على عدم رفع أسعار الفائدة ما دام معدل التضخم منخفضاً ومعدل البطالة أعلى من 6.5% (ومن غير المرجح أن ينخفض عن هذا المعدل قبل أواخر 2015).

ويتوقع أن تهدأ فورة أسعار النفط وتبقى مستقرة إلى حد كبير في المدى المتوسط مع قدوم أشهر صيف أكثر دفئاً (في نصف الكرة الشمالي) وتراجع الطلب على النفط في الأسواق الناشئة. ويضيق هذا النطاق في عام 2015، الأمر الذي يفسره التوافق على ترجيح انخفاض أسعار النفط في ذلك العام. وتتوقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لعام 2014 أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 6.3%، أي بارتفاع قدره 0.4 نقطة مئوية عن القيمة التوافقية. كما تتوقع الوزارة نمو الناتج الاسمي بمعدل أعلى من التوافقي. أما في عام 2015، فتتوقع الوزارة نمو الناتج المحلي الحقيقي والاسمي بمعدل أعلى من القيم التوافقية (انظر قسم الآفاق الاقتصادية أعلى). ومن المتوقع أن يأتي الدعم لهذا النمو من اتجاه إنتاج الهيدروكربون نحو الصعود، فضلاً عن استمرار ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي خارج النفط والغاز. وفي هذا الإطار تشير توقعات الوزارة إلى أن تغييراً مؤقتاً في اتجاه إنتاج النفط والغاز نحو الصعود عام 2015 سيضيف إلى معدل النمو الإجمالي نحو 1.2 نقطة مئوية. وهذا الأمر، بالإضافة إلى تواصل النمو القوي للاقتصاد خارج النفط والغاز بفعل ازدياد الإنفاق الاستثماري والنمو السكاني، يعد الأساس لتقديرات الوزارة.

تشير التقديرات التوافقية (المتوسط) إلى أن معدل تضخم أسعار المستهلك لعام 2014 هو 3.7%، أي بانخفاض قدره 0.2 نقطة مئوية عن توقعات ديسمبر. وسبب هذا الانخفاض هو أن التوقعات السابقة لعام 2013 قد تخطت معدل التضخم الفعلي لهذا العام. ويتوقع ازدياد التضخم في عام 2015 إلى 4.2%. لكن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء تتوقع حالياً أن يبلغ التضخم 3% في المتوسط في عام 2014، و3.4% في عام 2015، أي أدنى من الأرقام التوافقية، مستندة في ذلك إلى حد بعيد على استقرار تضخم الإيجارات في الأشهر الأولى من العام، واعتدال الأسعار العالمية للسلع غير الطاقة، وبخاصة المواد الغذائية.

آفاق الاقتصاد العالمي

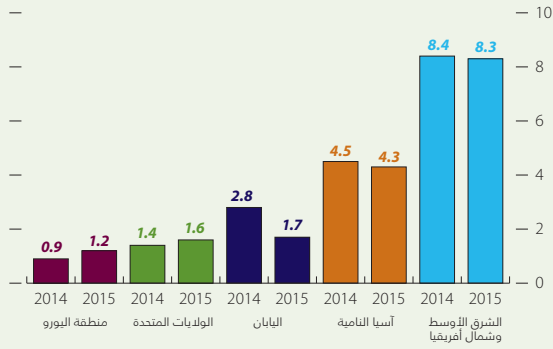
أبرز تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2014 تحسن التعافي الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة، بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا، إلى جانب تواصل النمو القوي في الأسواق الناشئة. و ينعكس هذا التفاؤل الحذر في التوقعات لعامي 2014 و2015، إذ يتوقع التقرير أن يرتفع النمو العالمي من 3.0% عام 2013 إلى 3.6% عام 2014 و3.9% عام 2015 (الشكل 4-1).

الإطار 4-1: التوقعات الخاصة بالتضخم لعام 2014 و2015

ويستمر معدل التضخم المنخفض في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع أن يحافظ بنك الاحتياطي الفدرالي على معدلات فائدة قريبة من الصفر حتى عام 2015. ومن المتوقع أن تتأرجح معدلات التضخم حول 1.5% في عامي التوقع كليهما.

ومن المتوقع أيضاً لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا النامية، وعلى الرغم من التوقعات المرتفعة للتضخم، أن تشهد تباطؤاً طفيفاً في معدلات التضخم. ويأتي ذلك نتيجة التشديد في الأسواق المالية العالمية، وأسعار السلع العالمية المعتدلة وتراجع ضغوط الأسعار نتيجة اتجاهات النمو المتراجعة في الفترة الأخيرة في هذه المناطق.

الشكل في الإطار: توقعات التضخم السنوية (%)



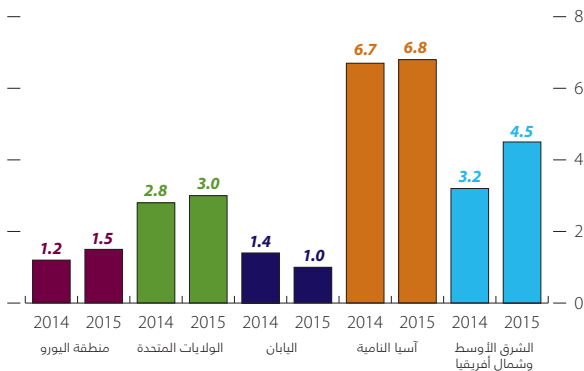
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» أبريل 2014. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/download.aspx>)، تاريخ التصفح 13 أبريل 2014.

كانت توقعات التضخم الإقليمي في عدد أبريل من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» أدنى من التوقعات السابقة في أكتوبر بسبب تشديد الشروط المالية بعد التقلب المالي الذي حدث مطلع هذا العام. ولما بدأت الاقتصادات المتقدمة بالانتعاش، سادت الأسواق على ما يبدو مخاوف متجددة بشأن الاساسيات الاقتصادية في الأسواق الناشئة. وفي الأشهر الأولى من عام 2014، حفزت المخاوف بشأن التضخم وعجوزات الحسابات الجارية حركة خروج كبيرة لرؤوس الاموال الاجنبية من بلدان كالبرازيل والهند.

علو على ذلك، قادت المخاوف بشأن خروج رؤوس الاموال الاجنبية من الأسواق الناشئة، بعد تباطؤها عن النمو المتوقع وانخفاض قيمة عملاتها في النصف الثاني من عام 2013، بعض هذه الاقتصادات لتشديد سياساتها الاقتصادية الكلية في محاولة منها لاستعادة كسب ثقة المستثمرين الدوليين. ومن المتوقع أن يؤدي الارتفاع الأخير في ضريبة الاستهلاك في اليابان إلى زيادة التضخم مؤقتاً ليصل إلى 2.8% تقريباً في عام 2014. وفي عام 2015، يتوقع أن يعود التضخم إلى معدله المعتاد بعد زوال اثر هذه الزيادة.

وانخفضت توقعات التضخم في منطقة اليورو عن توقعات يناير 2014 و تقارير «آفاق الاقتصاد العالمي» السابقة. وجاء هذا الانخفاض بعد أن سجل التضخم في عام 2013 نتائج أقل من التوقعات السابقة. ولا يزال التضخم أدنى من المعدل المستهدف للبنك المركزي الأوروبي والبالغ 2%، الأمر الذي اقتضى مزيداً من التيسير النقدي والسياسات غير التقليدية. وتتجدد المخاوف بشأن انكماش الاسعار في دول تسجل معدلات بطالة مرتفعة كإسبانيا واليونان. ولم يتخذ البنك المركزي الأوروبي بعد أي تدابير على الرغم من إشارته مؤخراً إلى إمكانية اعتماد التيسير الكمي.

الشكل 5-1 : توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الإقليمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» أبريل 2014. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/download.aspx>)، تاريخ التصفح 13 أبريل 2014.

ويرشح أن يبقى النمو قوياً في دول آسيا النامية عامي 2014 و2015، على الرغم من المخاوف بشأن التأثيرات السلبية لانهاء برنامج شراء السندات الأمريكية من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي وظروف السوق المالية المتشددة. و من المنتظر ان تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوتيرة أسرع، فأسعار النفط لا تزال مرتفعة، ما يحقق الفائدة للدول المصدرة للنفط، والظروف الجيوسياسية مستقرة نسبياً، مع البدء في تبديد التبعات الاقتصادية السلبية للربيع العربي. ومن المستبعد أن تسجل اليابان نمواً أعلى من 1.4% في عام 2014 على الرغم من السياسات الجريئة الداعمة للنمو التي انتهجتها، وقد يتباطأ النمو فيها أكثر في عام 2015 (الشكل 5-1).

ولا تزال المخاطر السلبية على التوقعات قائمة من الناحيتين الجيوسياسية (بما في ذلك التصاعد المحتمل لحدة النزاع الروسي الأوكراني والتوترات المرتفعة في شبه الجزيرة الكورية) والاقتصادية (تبعات شروط الائتمان الأكثر تشدداً على الأسواق النامية والناشئة).

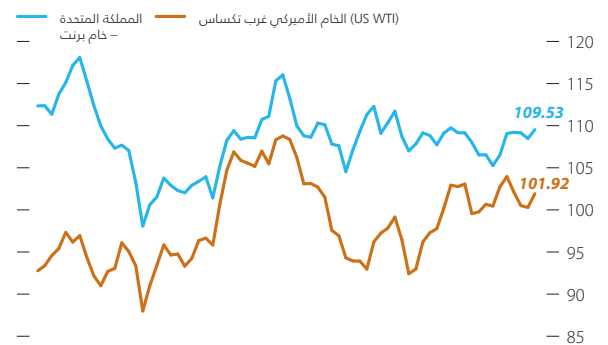
توقعات أسواق الطاقة والسلع

أسعار النفط

حافظ اتجاه إنتاج النفط العالمي على مواكبته لارتفاع الطلب في السنوات الأخيرة. وقد يتحسن الطلب على النفط في النصف الثاني من عام 2014، مع ارتفاع وتيرة الانتعاش في الاقتصاد العالمي، و لكن هنالك نظرة إيجابية بشأن مستوى العرض تدعم التوقعات المعتدلة بشأن الأسعار. غير ان المخاوف بشأن الإمداد لم تتبدد كلياً، حيث ساهم ازدياد حدة التوترات في ليبيا في مايو 2014 على سبيل المثال في رفع الأسعار.

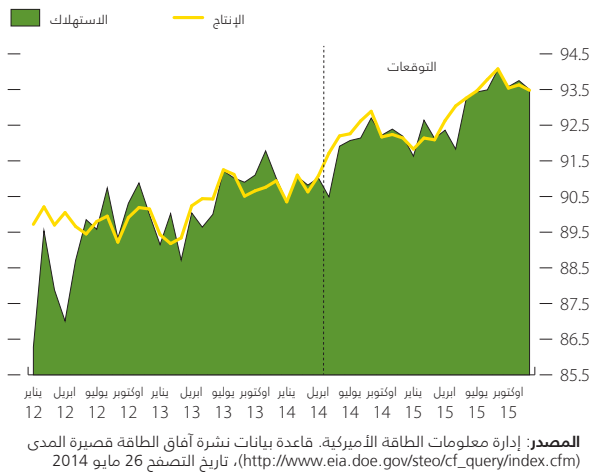
وفي شهري أبريل-مايو، بلغت أسعار النفط ذروتها لتصل إلى 103 دولارات لخام غرب تكساس وأكثر من 109 دولارات لخام برنت البريطاني، بيد أن هذه الذروة ظلت إلى حد ما أدنى من الأسعار المرتفعة في عام 2013 (الشكل 6-1). وضاق الفارق بين الخام الأميركي وخام برنت في الأشهر الأولى من عام 2014، بعد أن بلغ في المتوسط 10 دولارات في عام 2013.

الشكل 6-1 : متوسط سعر النفط الخام الأسبوعي للتسليم الفوري، دولار للبرميل



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات نشرة آفاق الطاقة قصيرة المدى (http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_w.htm)، تاريخ التصفح 26 مايو 2014

الشكل 7-1 : العرض والطلب على النفط الخام والوقود السائل عالمياً (مليون برميل يومياً)

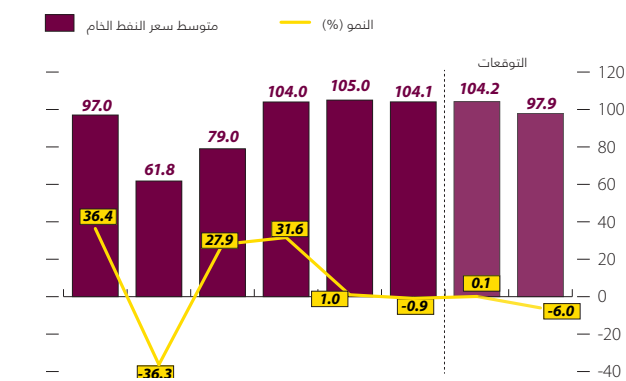


المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات نشرة آفاق الطاقة قصيرة المدى (http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/index.cfm)، تاريخ التصفح 26 مايو 2014

أسعار الغاز

عدل تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" في أبريل 2014 توقعاته لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي (المتوسط المرجح للأسعار في الأسواق اليابانية والأميركية والأوروبية)، بنسبة 1.6% لعام 2014 زيادة عن توقعاتها في أكتوبر 2013. وجاء هذا التعديل بعد الطلب الإضافي الناشئ عن الشتاء الأميركي القارس على غير المعتاد والذي استدعى سحباً هائلاً من مخزونات الغاز العاملة في الربع الأول من عام 2014 (وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، وصلت مخزونات الغاز الطبيعي الأميركي في شهر أبريل إلى 0.98 تريليون قدم مكعب، أي أقل بنسبة 45% عن شهر أبريل من عام 2013) الأمر الذي تسبب بارتفاع سعر الغاز الأميركي ليصل إلى 8.15 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر فبراير. بيد أن الحركة الصاعدة لأسعار الغاز في السوق الأميركية تبقى موسمية، وبذلك يتوقع أن تشهد مزيداً من

الشكل 8-1 : متوسط سعر النفط الخام¹ (دولار/برميل)



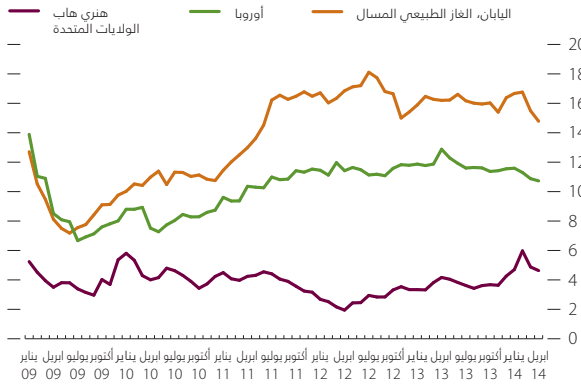
¹ هو المتوسط البسيط لثلاثة أسعار للتسليم الفوري: خام برنت محدد التسليم، وخام غرب تكساس، وخام فاتح دبي. المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» أبريل 2014 (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/download.aspx)، تاريخ التصفح 13 أبريل 2014.

وتنبأت وكالة الطاقة الدولية في عدد مايو من نشرة "آفاق الطاقة قصيرة المدى" أنّ عام 2015 سيشهد اتجاهًا أكثر اعتدالًا في أسعار النفط، لأن إمدادات النفط من مصادر ضمن منظمة أوبك وخارجها ستظل أكبر من نمو الطلب العالمي (الشكل 7-1). ويتوقع تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2014 وصول متوسط سعر النفط الخام إلى 104.2 دولارًا عام 2014 ثم هبوطه إلى 97.9 دولارًا عام 2015 (الشكل 8-1).

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014 - 2015

لا تزال أسواق الغاز مقسمة إقليمياً تقسيماً كبيراً، فلم تنشأ بعدُ منصة متكاملة عالمياً لتداول الغاز الطبيعي. وتُعد أسعار الغاز في أسواق الولايات المتحدة الأدنى عالمياً لأن معظم الغاز فيها يباع للتسليم الفوري، بينما السوق اليابانية هي الأعلى سعراً، حيث يباع الغاز بموجب عقود طويلة الأجل مرتبطة بالنفط. أما تجارة الغاز في أوروبا فتتم وفق مجموعة مختلفة من الترتيبات، و تتراوح أسعاره بين أسعار الولايات المتحدة وأسعار اليابان (الشكل 1-11).

الشكل 11-1 : أسعار الغاز الطبيعي، دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية

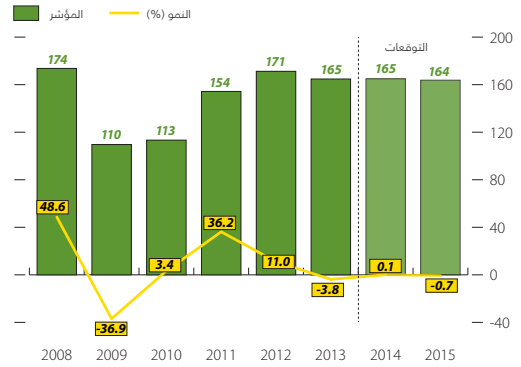


المصدر: قاعدة بيانات أسواق السلع، البنك الدولي.
[http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,cont\)entMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html](http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,cont)entMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html)
 تاريخ التصفح 26 مايو 2014.

ونظراً لارتفاع أسعار الولايات المتحدة و استقرار أسعار اليابان، بدأت الفجوة بين السعرين بالتضاؤل في الأشهر القليلة المنصرمة، لتصل إلى 10 دولارات في أبريل 2014.

التصحيح الأمر الذي سيعزز التوقعات باستقرار الاسعار نوعاً ما بالتوافق مع استقرار الأسعار في السوقين اليابانية والأوروبية (الشكل 9-1).

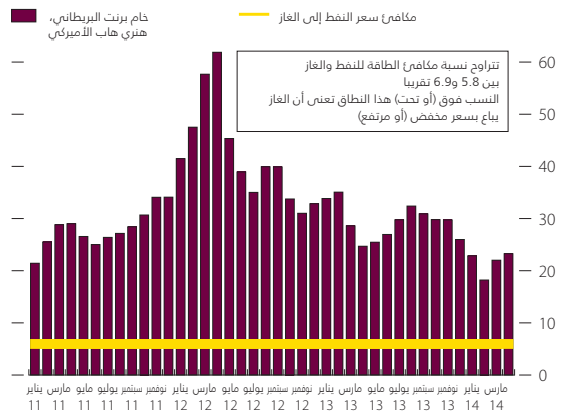
الشكل 9-1 : مؤشر أسعار الغاز الطبيعي¹ (2005 = 100)



ملاحظة: ¹ يشمل مؤشرات أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق اليابانية والأوروبية والأميركية. المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» أبريل 2014. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/download.aspx>), تاريخ التصفح 13 أبريل 2014.

لا يزال الغاز الطبيعي يباع بأسعار أدنى من مكافئ الطاقة للنفط، أي بسعر أقل من سعر النفط عملياً (الشكل 10-1). وقد بدأ سعر الخصم بالتضاؤل في الربع الأول من عام 2014، وهبطت نسبة سعر النفط إلى سعر الغاز الطبيعي إلى 18.2، وهي أدنى نسبة منذ يناير 2011. وتبلغ نسبة سعر مكافئ الطاقة قرابة 6. لكن هذا الاتجاه لم يدم طويلاً وانعكس في شهر ابريل، مع اتساع الفارق، حيث عاودت أسعار خام برنت ارتفاعها على خلفية المخاوف بشأن الإمدادات الليبية إثر تجدد القلاقل في العاصمة طرابلس.

الشكل 10-1 : نسب أسعار التسليم الفوري: النفط الخام إلى الغاز



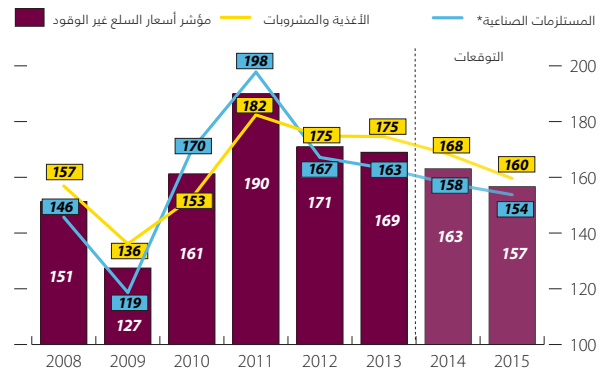
المصدر: قاعدة بيانات أسواق السلع، البنك الدولي.
[http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,cont\)entMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html](http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,cont)entMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html)
 قيصيرة المصدى، (http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_m.htm), تاريخ التصفح 26 مايو 2014.

أسواق السلع غير الطاقة

من المتوقع أن تواصل أسعار السلع العالمية غير الطاقة اتجاهها الهابط الذي سجلته بعد أكتوبر 2013. كما يتوقع أن تعمل زيادة إمدادات المواد الغذائية (نتيجة الظروف الجوية المواتية) وارتفاع إنتاج المعادن (بعد ارتفاع أسعارها مؤخراً) على ترويض الأسعار. ووفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في أبريل 2014، يسجل مؤشر أسعار السلع غير الطاقة تراجعاً بنسبة 3.5% في عام 2014 قياساً بعام 2013، كما يتوقع أن يشهد المؤشر تراجعاً آخر بنحو 3.9% في عام 2015 (الشكل 1-12).

ومن المتوقع أن تنخفض أسعار المواد الغذائية بنسبة 3.6% في عام 2014 و5.2% في عام 2015، نظراً لتوقعات الإمداد العالمي المواتية بالنسبة لمعظم المحاصيل الرئيسية. كما يتوقع أن تتراجع أسعار المواد الصناعية والأولية بنسبة 3.3% في عام 2014 و2.6% في عام 2015. ويتوقع أن تشهد الأسواق إمدادات أكبر من المعادن -مدفوعة جزئياً باستثمارات سابقة حينما كانت الأسعار أعلى- في الوقت الذي يعتدل فيه نمو الطلب. وسوف يستمر تباطؤ الاستثمار العقاري في الصين، فضلاً عن عوامل أخرى، في تقييد الطلب و من ثم انخفاض أسعار المعادن إلى ما دون ذروة عام 2011.

الشكل 1-12 : مؤشر أسعار السلع غير الوقود (2005=100)

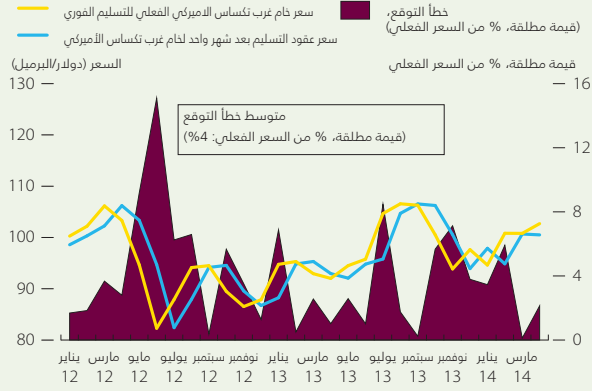


ملاحظة: تشمل المستلزمات الصناعية مؤشرات المواد الخام الزراعية والمعادن.
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة «آفاق الاقتصاد العالمي»، أبريل 2014.
(<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/download.aspx>),
تاريخ التصحيح 13 أبريل 2014.

الإطار 1-5: التوقعات التوافقية الخاصة بالنفط والغاز

إن التنبؤ بأسعار النفط والغاز مسألة معقدة، إذ ثمة عوامل عدة تتحكم بالأسعار خارج إطار ظروف العرض والطلب المباشرة. فالصدمات غير المتوقعة وتأثيرات أسواق الأصول (أسعار الفائدة الحقيقية والمضاربة بالطلب) والمخاطر الجيوسياسية جميعها تتفاعل فيما بينها بطرق لا يمكن التنبؤ بها، وتؤثر كلها على أسعار النفط والغاز. وتشير المقارنة بين أسعار النفط التاريخية لعقود التسليم بعد شهر واحد مع أسعار التسليم الفوري المتوقعة ان التوقعات لطالما جانبت الواقع الفعلي. وقد قارب متوسط الخطأ المطلق كنسبة مئوية من متوسط الأسعار 4.0% في الفترة بين يناير 2012 وأبريل 2014 (الشكل ضمن الإطار). ويلاحظ أن هذه الأخطاء أقل من السابق، وربما يعود ذلك إلى أن أسواق الطاقة قد شهدت استقراراً غير مألوف في الآونة الأخيرة، ولا يخلو الأمر من بعض «مفاجآت». بيد أن التوقعات طويلة الأجل لسنة أو سنتين قد تحمل في طياتها قدرًا أكبر من الخطأ.

الشكل في الإطار : متوسط أسعار النفط الخام الشهرية: عقود التسليم الفورية وعقود التسليم الآجل



المصدر: تستند التقديرات إلى بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات نشرة «آفاق الطاقة قصيرة المدى» (http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/index.cfm)، تاريخ التصفح 22 مايو 2014

تجميع توقعات أسعار النفط والغاز لعامي 2014 و 2015

الجهة صاحبة التوقع		النفط (دولار/البرميل)		الغاز (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية)	
		خام غرب تكساس		خام برنت البريطاني	
		2015	2014	2015	2014
أي بي إن أمرو (مايو 2014)		90.0	100.0	95.0	4.8
بنك أميركا ميريل لينش (مارس 2014)		91.0	106.0	103.0	4.4
باركليز (أبريل 2014)			115.0		
بي إن بي باريباس (مارس 2014)			104.0	104.0	
بيزنس مونيتور إنترناشيونال (يناير 2014)		101.0	104.8	102.0	
سي تي غروب (مايو 2014)		89.0	109.0	105.0	3.8
كوميرز بانك (أبريل 2014)			107.2	109.5	
كريدي سويس (يناير 2014)		87.5	101.8	97.5	4.2
دويتش بانك (أبريل 2014)		85.0	100.0		
ديلويت (يناير 2014)			95.0		4.2
وحدة المعلومات الاقتصادية (أبريل 2014)			105.5	107.3	
عين كاييتال (سبتمبر 2013)			102.0		
غولدمان ساكس (أبريل 2014)			103.0	99.0	4.0
معهد التمويل الدولي (مايو 2014)			105.0		
جي بي مورغان شيس (أبريل 2014)		104.0	112.0	103.0	4.2
مورغان ستانلي (أبريل 2014)		100.0	103.0	98.0	
نوريدا (أبريل 2014)			107.3	106.3	
أكسفورد إيكونوميكس (مايو 2014)		90.4	104.4	103.0	4.7
سامبا (يناير 2014)			102.0	95.0	
سكوتيا بانك (مايو 2014)		92.0	108.0	106.0	4.8
سوسيتي جنرال (أبريل 2014)			108.0	110.0	
ستاندرد تشارترد (أبريل 2014)			108.0	110.0	
يو بي إس (يناير 2014)		89.0	105.0		
إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (مايو 2014)		90.9	106.3	101.9	4.3
متوسط التوقعات التوافقية		91.7	105.2	103.1	4.4
القيمة الوسيطة		90.7	105.3	103.0	4.4
القيمة العليا		101.0	115.0	110.0	4.8
القيمة الدنيا		85.0	95.0	95.0	4.2

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية لعام 2014 - 2015

0.2	0.5	4.9	4.1	5.1	5.6	الانحراف المعياري
5.6	10.5	4.8	3.9	5.5	5.8	معامل التباين (%)

الغاز (دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية)		النفط الخام ⁽¹⁾		بنود أخرى
2015	2014	2015	2014	
		97.4	101.5	متوسط التوقعات التوافقية (برنت البريطاني وغرب تكساس)
4.2	4.6	97.9	104.2	صندوق النقد الدولي (إبريل 2014)
4.7	4.2	99.8	103.5	البنك الدولي (يناير 2014)
			107.5	أوبك (أبريل 2013)

(1) = متوسط أسعار التسليم الفوري لخام غرب تكساس، وبرنت وفتح دبي المصدر: بيانات مجمعة من تقارير ومواد إخبارية مختلفة

للتوقعات في عام 2014، وبمقدار 15 دولاراً في عام 2015. أما نطاق توقعات أسعار خام برنت فكان أضيق نوعاً ما: 20 دولاراً في عام 2014 و15 دولاراً في عام 2015. وتوقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أيضاً انخفاضاً في أسعار النفط في عام 2015. أما بالنسبة إلى أسعار الغاز، فبيّن الجدول أسعار هنري هاب في الولايات المتحدة فقط، حيث تجري مبيعات الغاز فيها في سوق التسليم الفوري النقدي، على خلاف معظم أسواق أوروبا وآسيا، التي تستخدم العقود الآجلة المرتبطة بالنفط، الأمر الذي يجعل التوقع فيها أكثر صعوبة. وتشير التوقعات التوافقية إلى أن أسعار هنري هاب ستبلغ 4.4 دولار/وحدة حرارية بريطانية في المتوسط في عامي 2014 و2015. وقد تم رفع توقعات أسعار الغاز التوافقية لعام 2014 على خلفية الضغوط على مخزونات الغاز الأميركية بعد الشتاء القارس الذي شهده مطلع 2014. وازدادت من جهة أخرى حالة عدم اليقين بشأن هذه التنبؤات: حيث بلغ معامل التباين 10% بالنسبة لتوقعات عام 2014، بعد أن كان 5% في ديسمبر 2013.

تبنى وزارة التخطيط التنموي والإحصاء توقعاتها على متوسط توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لأسعار النفط والغاز. وهناك أيضاً مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنشر نظرتها للمسار المستقبلي لأسعار النفط والغاز. ويبيّن الجدول ضمن الإطار مجموعة من التوقعات المنشورة عن أسعار النفط والغاز لعامي 2014 و2015. (لم يجر تعديل بعض هذه التوقعات منذ تحديث تقرير "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر" في ديسمبر، وهي مبنية في الجدول باللون الأحمر). وبالنسبة للنفط، تم تخفيض التوقعات الخاصة بأسعار خام غرب تكساس وخام برنت في عام 2014 عن التوقعات التوافقية لشهر ديسمبر 2013. وفي سياق النمط الذي ساد في السنوات السابقة، جاءت أحدث توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في النهاية العليا لنطاق التوقعات (لعام 2014). وظلّ التشتت في توقعات أسعار النفط أعلى بكثير مما كان في ديسمبر، على الرغم من التعديلات التي أجريت باتجاه التخفيض. وتباينت أسعار خام غرب تكساس المتوقعة بمقدار يزيد على 23 دولاراً للبرميل بين القيمة العليا والقيمة الدنيا

الملحق - النمو الاقتصادي المتوقع بأسعار 2004 الثابتة ونظيره بأسعار 2010

الجدول 2 في الملحق: المساهمة في النمو (نقطة مئوية)

سنة الأساس		سنة الأساس		
2010	2014	2015	2014	
0.2	-1.2	0.2	-1.0	التعدين والاستخراج
6.6	6.1	7.7	7.3	خارج التعدين والاستخراج
من بينها				
5.1	5.1	5.3	5.4	الخدمات
1.1	1.0	1.9	1.7	البناء
0.6	0.2	0.6	0.4	الصناعات التحويلية
6.8	4.9	7.8	6.3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: حسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

ولما كان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هو نفسه بصرف النظر عن اختيار سنة الأساس، فإن الجانب الآخر لارتفاع نمو الناتج الحقيقي المحسوب باستخدام أسعار 2004 الثابتة يتمثل في انخفاض تقدير النمو في معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي عما يجب ان يكون عليه باستخدام أوزان أسعار 2010.

تغيرت أسعار النفط تغيراً كبيراً منذ عام 2004. فقد ارتفعت بما يزيد عن الضعف بالقيم الاسمية بين عامي 2004 و2010. كما قفزت أسعار النفط والغاز قفزات كبيرة بالقيم الحقيقية (معدلة بعد الاخذ في الاعتبار معدل التضخم)، فازدادت بنسبة 65% تقريباً. وتغيرت بالنتيجة هيكلية الأسعار النسبية في الاقتصاد القطري تغيراً كبيراً خلال هذه الفترة.

ويبين الجدول رقم 1 في هذا الملحق حصص قطاعات الهيدروكربون (متضمنة الأنشطة التعدينية الأخرى) وغير الهيدروكربون من الناتج المحلي الإجمالي محسوبة بأسعار 2004 و2010. إن استخدام أوزان أسعار عام 2010 يرفع الحصة المحسوبة لقطاع الهيدروكربون في الاقتصاد بمقدار 8 نقاط مئوية، وهو مقدار كبير.

الجدول 1 في الملحق: مقارنة حصص القطاعات (%)

سنة الأساس 2010			سنة الأساس 2004			
2015	2014	2013	2015	2014	2013	
42.3	45.0	48.4	34.8	37.4	40.7	التعدين والاستخراج
57.7	55.0	51.6	65.2	62.6	59.3	خارج التعدين والاستخراج
من بينها						
43.0	40.8	37.7	44.9	43.0	40.4	الخدمات
7.9	7.4	6.8	13.5	12.7	11.9	البناء
8.7	8.7	8.9	8.8	8.9	9.1	الصناعات التحويلية

المصدر: حسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

وتتأثر التقديرات الخاصة بمعدلات النمو الإجمالي إذن باختيار سنة الأساس لأوزان الأسعار. فباستخدام نفس معدلات التغيير في النواتج القطاعية، يزيد استخدام أسعار 2004 (كما في متن هذا التقرير) أثر التغييرات في الناتج غير الهيدروكربوني على نمو الناتج الحقيقي الإجمالي، لأن ذلك ينطوي على اعطاء أوزان نسبية سعرية أكبر للقطاع الغير هيدروكربوني مما يحدث عند استخدام أسعار 2010. لذلك يؤدي استخدام أوزان أسعار 2010 بدلاً من أسعار 2004 إلى تخفيض تقديرات نمو الناتج الإجمالي (الجدول 2 في الملحق): حيث تزيد مساهمة القطاع غير الهيدروكربوني باستخدام أسعار 2004 بنحو 1.2 نقطة مئوية على التقديرات الناتجة عن استخدام أوزان أسعار 2010، الأمر الذي يرفع النمو الإجمالي المحسوب بأسعار 2004.

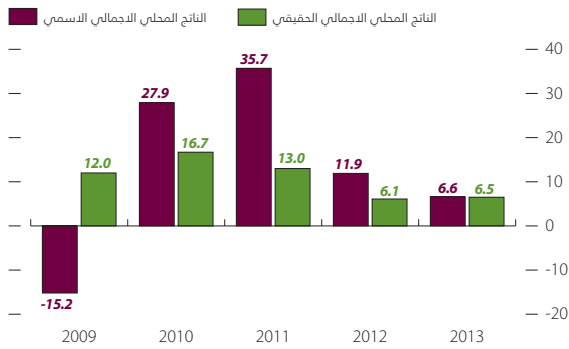
الجزء الثاني - الاداء الاقتصادي عام 2013

حقق الاقتصاد القطري عام 2013 نمواً بمعدل 6.5% بفضل نمو القطاع غير الهيدروكربوني، ولاسيما الخدمات (بقيادة الخدمات المالية والعقارية). وازدادت سرعة نمو ناتج البناء، وشكلت الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والعقارات الحافز الأكبر للنمو في هذا القطاع.

وقد سجل التضخم ارتفاعاً من 2% تقريباً عام 2012 إلى 3.1% عام 2013، وتعود هذه الزيادة بصورة أساسية إلى ارتفاع الإيجارات السكنية والمرافق والخدمات الأخرى المرتبطة بالإسكان. ولم يشهد الاقتصاد تأثيراً للضغوط التضخمية الخارجية نتيجة اعتدال الأسعار العالمية للسلع والمواد الغذائية بصورة أساسية.

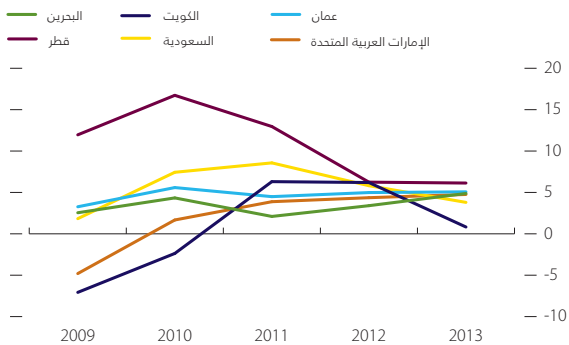
وسجل كل من الموازنة العامة، والميزان التجاري وميزان الحساب الجاري المدفوعات الخارجي فوائضا كبيرة. وقدر الفائض في الموازنة العامة في السنة المالية 2013/2014 بنحو 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مرتفعاً عن قيمته في السنة المالية السابقة والبالغة 11.2%، نتيجة الارتفاع الحاد في الدخل الاستثماري، بينما انخفضت التقديرات الأولية للإنفاق الفعلي. وبالمقارنة بعام 2012، انخفض الفائض في كل من الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري بميزان المدفوعات انخفاض طفيف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، محققين 52.1% و 30.9% على الترتيب، مع ازدياد المستوردات من الخدمات وتحويلات العاملين الاجانب للخارج، وتباطؤ نمو الصادرات السلعية.

الشكل 2-2 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (%)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>

الشكل 3-2 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - مجلس التعاون الخليجي (معدل التغير السنوي %)



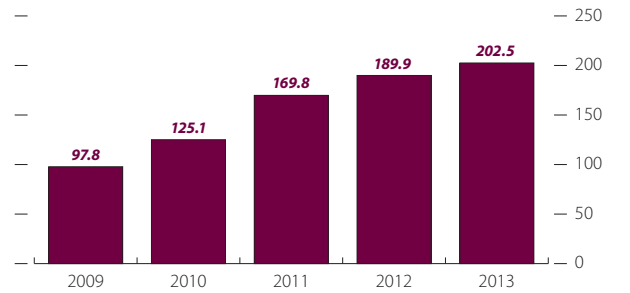
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «أفاق الاقتصاد العالمي»، أبريل 2014. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/download.aspx>

نمو الناتج المحلي الإجمالي

التحليل الإجمالي

تخطى الاقتصاد القطري عتبة كبيرة في عام 2013 حينما تجاوز حد 200 مليار دولار، ليصل إلى 202.5 مليار دولار (الشكل 1-2)

الشكل 1-2 الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مليار دولار



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>

فقد نما الاقتصاد القطري بمعدل 6.5% بالقيم الحقيقية أثناء العام (الشكل 2-2)، وهو معدل يقترب من المستويات السائدة عموماً في دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل 3-2)، بعد أن اكتملت مرحلة التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال.

ونما الاقتصاد بالقيم الاسمية بنفس المعدل تقريباً وهو 6.6% عام 2013. وازداد معامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي (وهو مقياس

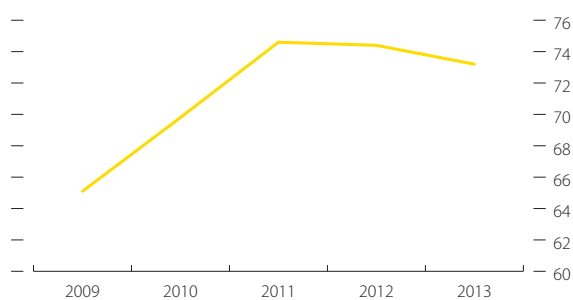
الجزء الثاني الأداء الاقتصادي عام 2013

ويأتي مكون الاستثمار المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية من الإنفاق، ويضم هذا المكون استثمارات منشآت إنتاج النفط والغاز اللقيم والاستثمارات الضخمة في التطوير العقاري و البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. وبلغت حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي 29.2% في عام 2013، بينما بلغت نسبتها في المتوسط 32.8% منذ عام 2009. ولما كانت أخطاء الحساب في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي على أساس الإنفاق (وتساوي الفرق بين التقديرات غير المصححة للناتج من جانب الإنفاق وتلك المحسوبة على أساس الناتج) متضمنة في أرقام الاستثمار، فمن المرجح أن تكون عرضة للخطأ.

وأخيراً، كان حجم مستوردات قطر كبيراً، إذ شكلت 52% من الإنفاق المحلي النهائي (التكوين الرأسمالي الإجمالي بالإضافة الى الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي) في عام 2013. وبعكس الاعتماد الشديد على الاستيراد طبيعة الاقتصاد كاققتصاد صغير و مفتوح ومحدودية قاعدته الاقتصادية المحلية.

وبما أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي على جانبي الدخل والإنفاق متوفرة حالياً، فإنه من الممكن حساب معدل الادخار الإجمالي في دولة قطر (وهو الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والاستهلاك العائلي والحكومي الاسمي، محسوباً كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي)، وقد بلغ 73.2% من الناتج الإجمالي في عام 2013. وكان الارتفاع في الفترة بين عامي 2009 و 2011 (الشكل 2-5) تعبيراً عن الفورة في الإنتاج الهيدروكربوني والدخل في الاقتصاد القطري. ويشكل معدل الادخار في قطر نسبة كبيرة من الدخل، لكن ذلك ليس أمراً غير مألوف في الاقتصادات الصغيرة الغنية بالثروات المعدنية. وبالفعل يعد الادخار في الوقت الراهن أمراً ضرورياً إذا أرادت قطر تلبية احتياجات الأجيال القادمة، فالتراجع الضئيل في معدل الادخار عامي 2012 و 2013 يعبر عن ارتفاع الاستهلاك الخاص والحكومي بمعدل أعلى قليلاً من معدل النمو في الدخل الاسمي.

الشكل 2-5 معدل الادخار المحلي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)



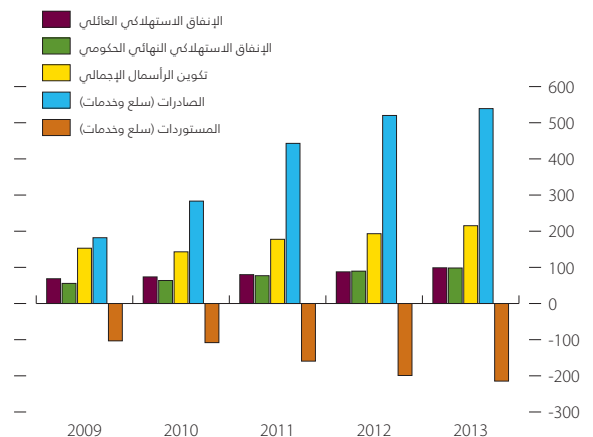
ملاحظة: محسوبا كالتالي: (الناتج الاسمي - الاستهلاك الخاص + الاستهلاك الحكومي) / الناتج الاسمي. المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تقديرات أولية لعامي 2012 و 2013.

لأسعار كافة السلع والخدمات في الاقتصاد) بمعدل 0.1% عن عام 2012.

وعلى المستوى القطاعي، ارتفع معامل انكماش القيمة المضافة في الخدمات الأسرية (6.2%) والماء والكهرباء (5.8%) والخدمات الاجتماعية (3.6%). وكان قطاع الصناعات التحويلية هو القطاع الوحيد الذي تراجع (بمعدل 2.8%). وتحديث الزيادة (الانخفاض) في معامل انكماش القيمة المضافة لقطاع ما عندما يزداد (ينخفض) السعر المرجح لناتجه الإجمالي نسبة إلى التكاليف المرجحة للسلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في الإنتاج. ولهذا السبب، يحتاج تفسير التغيرات على المستوى القطاعي تحليلاً مفصلاً على المستوى الكلي للتغيرات في أسعار كافة المدخلات - المحلية والمستوردة - وكافة المخرجات المنتجة في القطاع المعني.

وقد نشرت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لأول مرة تقديرات للناتج المحلي الإجمالي من جانب الإنفاق عام 2013 (الشكل 2-4)، مع تقديرات سنوية تعود إلى عام 2009. (التقديرات ربع السنوية ستنشر في نهاية يونيو 2014). ووفقاً لهذه التقديرات، تشكل الصادرات، التي تهيمن عليها المنتجات الهيدروكربونية، أكبر مكون إنفاقي من الناتج المحلي الاجمالي، وتبلغ نسبتها 73.2% في حين شكل الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي 13.4% فقط من الناتج المحلي في عام 2013، وهي تعبر عن انخفاض الميل المتوسط للإنفاق الاستهلاكي بشكل ملحوظ في الاقتصاد، ما يعكس الجمع بين عاملين رئيسيين هما وجود أعداد كبيرة من العمال الوافدين غير المهرة و الكثافة الراسمالية لقطاع النفط والغاز.

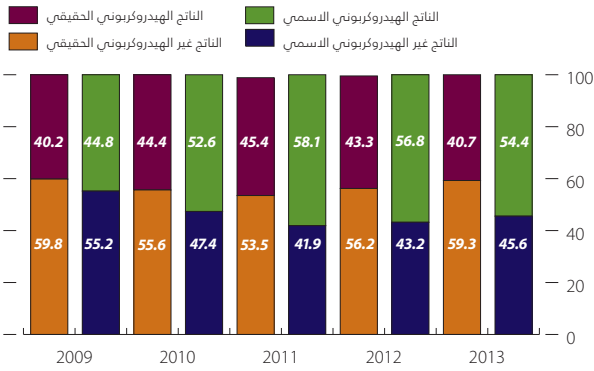
الشكل 2-4 الناتج المحلي الإجمالي على جانب الإنفاق (بالمليار ريال قطري، بالأسعار الجارية)



ملاحظة: تقديرات أولية لعامي 2012 و 2013، يتضمن تكوين الرأسمال الإجمالي التباينات الإحصائية. المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

والغاز وزناً في الحسابات الاسمية أكبر منه في الحسابات الحقيقية باستخدام أوزان 2004. لذلك تقدم الحسابات بالقيم الاسمية مؤشراً أفضل للتركيب المتغيرة للناتج في الاقتصاد.

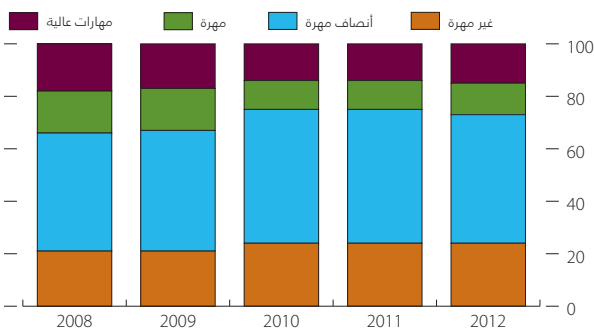
الشكل 7-2 حصص القطاعين الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (%)



ملاحظة: القطاع الهيدروكربوني يتضمن استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

ليس ثمة ما يشير بوضوح إلى أن الاقتصاد بات أكثر اعتماداً على المعرفة على الرغم من أن تركيبة الناتج تظهر تنوعاً أكبر من السابق، فمثلاً: تركز الطلب المتنامي على القوى العاملة في المهن ذات المهارات المتدنية (الشكل 8-2)، حتى وإن كانت بعض الشرائح المعرفية كتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أبدت ميلاً نحو النمو القوي (ستناقش بمزيد من التفصيل فيما سيأتي). وفي عام 2012، وهو آخر عام تتوفر عنه بيانات مسح القوى العاملة، يشكل العمال غير المهرة وأنصاف المهرة أكثر من 70% من عدد العاملين، وانخفضت نسبة العمال ذوي المهارات العالية من السكان بين عامي 2008 و2012. ويعود هذا الاتجاه إلى التركيبة المهنية لقطاع البناء وبعض قطاعات الخدمات الفرعية الأخرى والتي تشكل جزءاً أساسياً من النمو (انظر أدناه).

الشكل 8-2 تركيبة مهارات العمال غير القطريين (%)



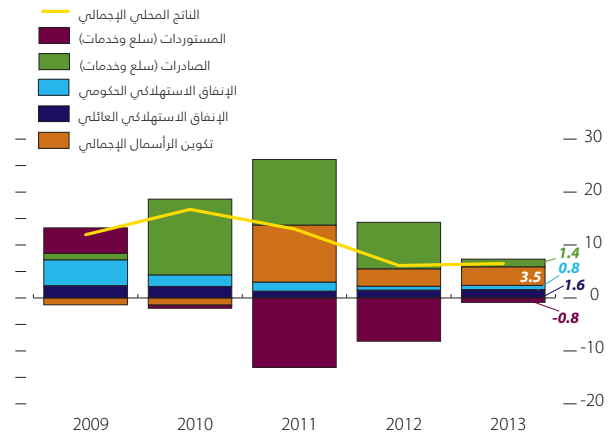
المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة 2012.

ومن منظور الإنفاق، يعد الاستثمار المصدر الأساسي للنمو الحقيقي في عام 2013، ويساهم بما يزيد على 3.5 نقطة مئوية من النمو الاجمالي. بينما كانت الصادرات في الفترة من عام 2010 إلى 2012 المحرك الأساسي للنمو، لكن نمو الصادرات قد تأثر من وصول الإنتاج الهيدروكربوني الى طاقته القصوى، وتراجعت مساهمته لتصل إلى 1.4 نقطة مئوية عام 2013 (الشكل 6.2).

التنوع الاقتصادي

وبالنظر الى جانب العرض، شكل النشاط غير الهيدروكربوني المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2013. وكانت الخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية هي المكونات الأسرع نمواً (18.5%)، تلاها الخدمات المالية والعقارية (14.3%) ثم البناء (13.6%) والتجارة والفندقة (12.8%). وكان النمو في الاقتصاد خارج النفط والغاز أعلى بكثير منه في القطاع الهيدروكربوني الذي لم يتجاوز نموه 0.1% فقط.

الشكل 6-2 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، جانب الإنفاق (نقطة مئوية)



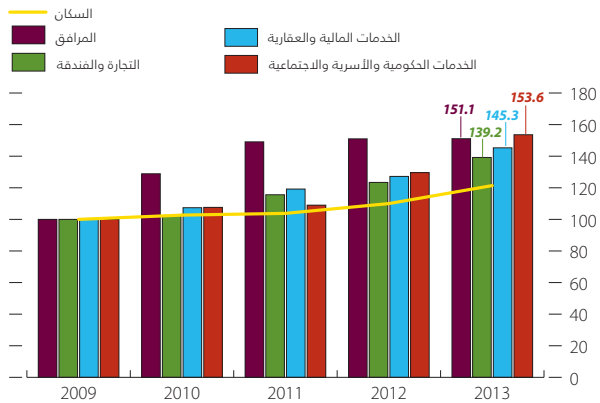
ملاحظة: استخدمت الأسعار الثابتة لاستنتاج الحصص ومعدلات نمو المكونات، واستخدمت قيمة الحصص في النسبة السابقة في حساب المساهمة في النمو. المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

ونظراً لحالة الثبات (وربما الذروة في المدى القصير) التي شهدتها الإنتاج الهيدروكربوني (انظر الجزء الأول)، هيبت حصة النفط والغاز من الناتج الاجمالي بالقيم الحقيقية والاسمية عام 2013 (الشكل 7-2). وكانت حصة النشاط الهيدروكربوني من الناتج الاجمالي بالقيم الحقيقية (بأسعار 2004) اقل من حصته بالقيم الاسمية (الأسعار الجارية). لقد ارتفعت أسعار النفط والغاز الحقيقية ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 2004 (سنة الأساس بالنسبة للحسابات القومية لدولة قطر) حتى عام 2013 (انظر الملحق الخاص بالجزء الاول) ما أعطى النفط

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي عام 2013

وفي قطاع التجارة والفندقة، أفادت الهيئة العامة للسياحة في قطر أن متوسط معدلات الإشراف ارتفع من 58% في الربع الثالث من عام 2012 إلى 64% في ذات الفترة من عام 2013. وشكل ازدياد أعداد السكان (الذي خلق طلباً في عموم الاقتصاد) ونمو الخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية (التي نمت فيها خدمات الإدارة العامة والدفاع والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية) محركي النمو في قطاع الخدمات. وربما ساعد ازدياد عدد السكان في تحفيز نمو الخدمات العامة، لكن من الصعب تأكيد ذلك، حيث أن الخدمات الحكومية نمت بمعدل أسرع من عدد السكان في عامي 2012 و2013 (الشكل 11-2)، إلا أن ما هو واضح أن النشاط الحكومي لا يزال مساهماً مهماً في النمو الإجمالي.

الشكل 11-2 مؤشرات المرافق والخدمات والسكان (100 = 2009)



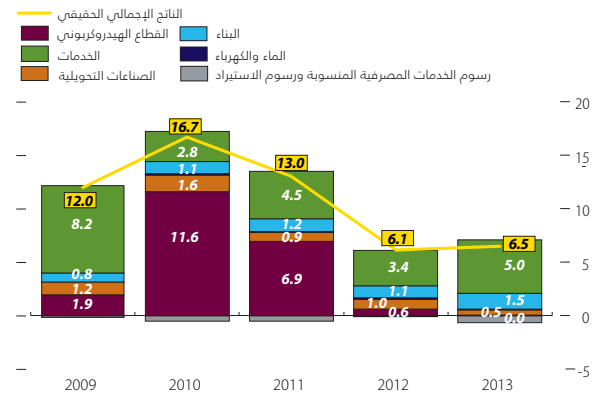
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>

ارتفعت سرعة نمو ناتج البناء عام 2013، لتصل إلى 13.6% (الشكل 12-2) وساهم بمقدار 1.5 نقطة مئوية في النمو الإجمالي. وشكلت الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والعقارات الحافز الأكبر للنمو في هذا النشاط، ومن ضمن هذه المشاريع الضخمة مشاريع «قطر للسكك الحديدية» ومشاريع التطوير العقاري «الضخمة» لمدينة لوسيل والمشيرب (في الدوحة).

مكونات القطاع غير الهيدروكربوني

كما كان الحال عام 2012، شكل نشاط الخدمات القاطرة الأساسية للنمو في الاقتصاد خارج النفط والغاز عام 2013، فقد نما بمعدل 14.5%، وساهم لوحده بمقدار 5.0 نقطة مئوية في النمو الإجمالي (الشكل 2-9). وشهدت كافة قطاعات الخدمات نمواً قوياً (الشكل 2-10): فنمت الخدمات المالية والعقارية بمعدل 14.3%

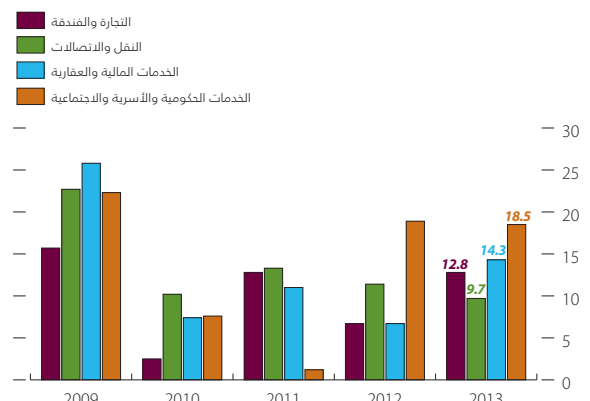
الشكل 2-9 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، جانب العرض (نقاط مئوية)



ملاحظة: يشمل القطاع الهيدروكربوني استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج وتشمل الخدمات النقل والمواصلات، والتجارة والفندقة، والخدمات المالية والحكومية والأسرية والاجتماعية. المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>

وحدث النمو بصورة أساسية مدفوعاً بالإقراض إلى مشاريع البنية التحتية الضخمة. ونمت خدمات النقل والاتصالات بمعدل 9.7%، مدفوعاً بتوسع نشاط شركة الخطوط الجوية القطرية، والإضافات التي أدخلت على طاقة نقل الغاز الطبيعي المسال، والنمو القوي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الشكل 10-2 نمو قطاعات الخدمات الفرعية (%)



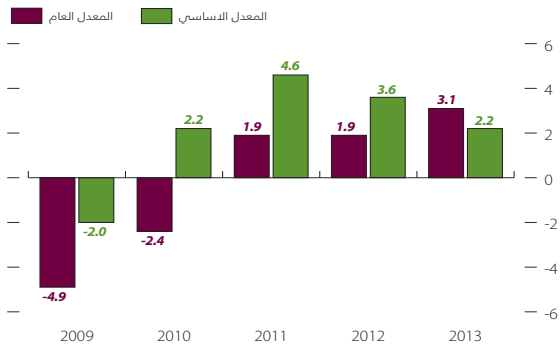
ملاحظة: الناتج محسباً بأسعار ثابتة. المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>

الأسعار

أسعار المستهلك

ارتفع معدل التضخم العام إلى 3.1% عام 2013 (الشكل 14-2)، أي أدنى من معدل 3.6% المتوقع في نشرة «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» الصادرة في يونيو 2013، لكنه قريب من معدل 3.2% الذي توقعته النشرة في ديسمبر 2013. ويحسب المعدل على أساس نسبة التغير في المتوسط السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك الصادر عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

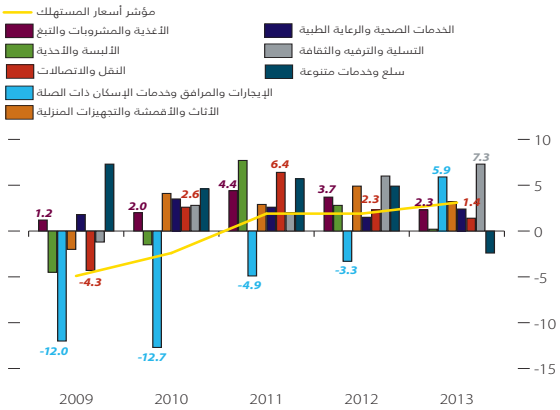
الشكل 14-2 معدل التضخم العام والأساسي (%)



ملاحظة: معدل التضخم الأساسي هو معدل التضخم العام ناقص الأغذية والإيجارات والمرافق.
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

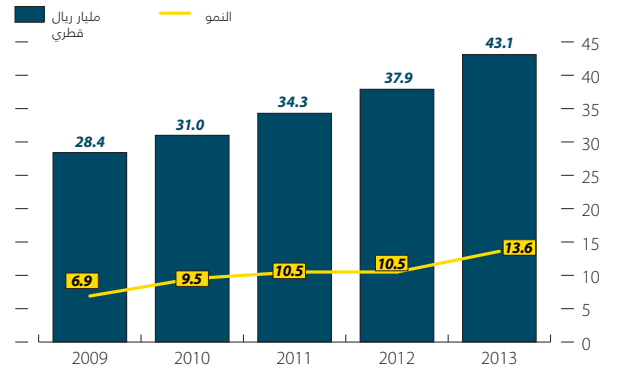
وارتفع مكون الإيجارات والمرافق والخدمات المرتبطة بالإسكان، والذي يتجاوز وزنه في المؤشر 30%، بمعدل 5.9% في عام 2013. وكان مكون التسلية والترفيه والثقافة هو الوحيد الذي حقق ارتفاعاً أكبر بمعدل 7.3% (الشكل 15-2).

الشكل 15-2 معدل التضخم السنوي (%)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

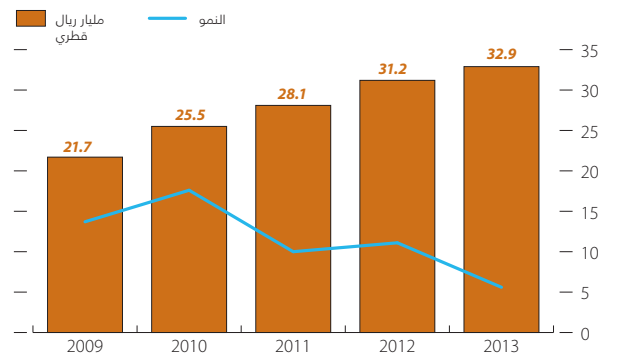
الشكل 12-2 ناتج قطاع البناء



ملاحظة: الناتج محسوب بالأسعار الثابتة.
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

وبلغ نمو الصناعات التحويلية، ثالث أكبر مساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2013، ما مقداره 5.6% (الشكل 13-2)، لكن حصته في الناتج الإجمالي كانت متواضعة (10.2%) في تلك السنة، وساهم بمقدار 0.5 نقطة مئوية فقط في النمو الإجمالي، نظراً للانخفاض الحاد في نمو ناتج صناعة الأسمدة التي أفقدت قطاع الصناعة 2.3 نقطة مئوية من نموه. فقد تراجع الطلب العالمي على الأسمدة وأسعارها أثناء العام، مما ادي الى تراجع هامش الربح بالنظر الى تكلفة الفرصة البديلة للمواد الأولية المستخدمة، مما شجع على خفض وتيرة الإنتاج. وتباطأ النمو في قطاعات الصناعات التحويلية الأخرى من 12.2% عام 2012 إلى 5.7% عام 2013، حيث ان الناتج الاخذ في التزايد خلال السنوات السابقة بدأ يقترب من حدود الطاقة التشغيلية القصوى.

الشكل 13-2 ناتج قطاع الصناعات التحويلية



ملاحظة: الناتج محسوب بالأسعار الثابتة.
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

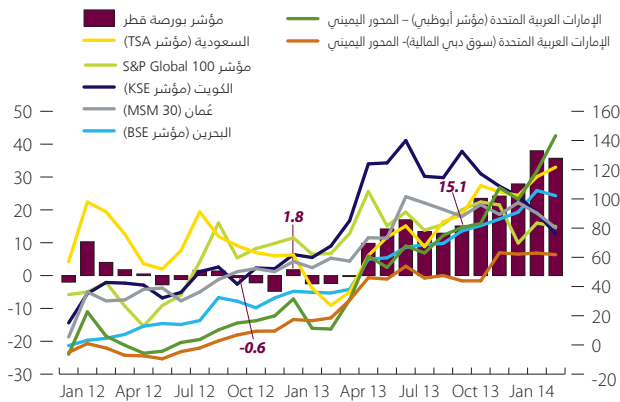
أسواق الأصول: الأسهم والعقارات

البورصة القطرية

البورصة القطرية هي المكان المخصص لتداول الأسهم المحلية (انظر الإطار 2-1). وقد حقق مؤشر البورصة، وهو مؤشر معياري للسوق يضم الأسهم العشرين الأكبر والأكثر سيولة، ارتفاعاً قدره 24.2% في عام 2013.

وشهدت أسواق الأسهم عالمياً ارتفاعاً قوياً عام 2013 بسبب عودة الثقة وتحسن ظروف السيولة والإشارات الإيجابية بأن منطقة اليورو قد تفادت أزمة عميقة. وتجاوزت الأسواق الخليجية في أدائها الأسواق العالمية (الشكل 2-18) متشجعة بتوقعات المستثمرين بتحقيق نمو اقتصادي قوي في دول الخليج، وإنفاق حكومي قوي في تلك الدول. كما ارتفعت أسعار الأراضي في الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً ملحوظاً، وهي تشكل الأصول الأساسية لكثير من الشركات المدرجة فيها.

الشكل 2-18 مؤشرات أسعار الأسهم في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومؤشر S&P Global (تغير سنوي، %)



المصدر: بورصة قطر (http://www.qe.com.qa/ppls/qe/qe%20English%20portal/Pages/Home) وقاعدة بيانات CEIC.

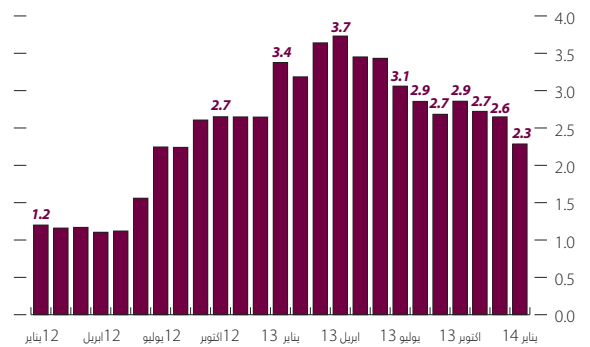
وضمن هذه الصورة العامة، دُعمت البورصة القطرية بفضل التوقع بترقية قطر إلى مرتبة سوق ناشئة في مؤشر (MSCI frontier) في مايو 2014، علاوة على الأرباح القوية التي حققتها، إذ سجلت الشركات المدرجة في البورصة القطرية نموًا قدره 6.7% في الأرباح الصافية في الأشهر التسعة الأولى من عام 2013 قياساً بنمو قدره 1.9% في الفترة نفسها من عام 2012.

العقارات:

أظهر مؤشر أسعار العقارات، الصادر عن مصرف قطر المركزي، أن أسعار الصفقات في نهاية 2013 كانت أعلى بنسبة 20.7%

وانخفض معدل التضخم الأساسي إلى 2.2% عام 2013، حيث يستبعد هذا المقياس الأضيق لتضخم الأسعار المكونات الأكثر تقلباً من المؤشر (المرافق، والإيجارات السكنية والأغذية). وبلغ معدل التضخم الشهري العام ذروته في أبريل 2013 ليسجل نموًا سنويًا بقيمة 3.7%، ثم انخفض في ديسمبر 2013 إلى 2.6% كتغير سنوي (الشكل 2-16). وقد كان اعتدال التضخم في الجزء الأخير من العام متسع القاعدة، حيث انخفض متوسط معدل تضخم الإيجارات محسوباً على أساس شهري إلى النصف (من 0.6% إلى 0.3%) بين شهري أبريل وديسمبر.

الشكل 2-16 التضخم الشهري العام (تغير سنوي، %)

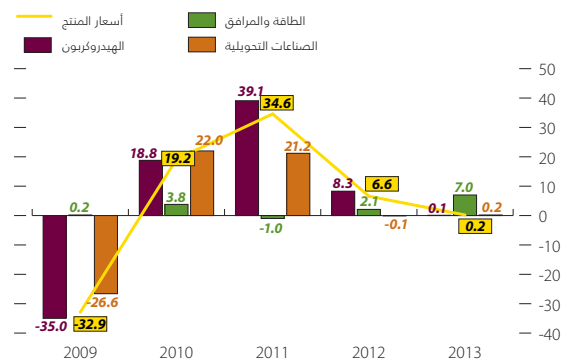


المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: (http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm)

أسعار المنتج

ارتفع مؤشر أسعار المنتج عام 2013 بنحو 0.2% فقط (الشكل 2-17). وكان مكون الطاقة والمرافق هو الوحيد الذي سجل ارتفاعاً بلغ 7.0% كتغير سنوي بسبب ارتفاع أسعار شركة راس لفان للكهرباء المحدودة وشركة قطر للكهرباء والماء، بينما استقرت عملياً أسعار الهيدروكربون التي حصلت عليها قطر، والتي تمثل الوزن الأكبر في المؤشر (76.9%).

الشكل 2-17 نمو مؤشر أسعار المنتج (%)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في: (http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm)

المكاتب بنسبة 0.8% فقط، بينما بقيت إيجارات محال تجارة التجزئة مستقرة (الشكل 20-2).

من السنة السابقة (الشكل 2-19). وبينما تواصل أسعار الأراضي والأبنية ارتفاعها، لا يزال متوسط مستوى المؤشر لعام 2013

الإطار 2-1: بعض المستجدات المالية والمؤسسية في عام 2013

ناشئة اعتبارًا من مايو 2014، وتشكل الوضعية الجديدة اعترافًا بالتقدم الذي حققته البورصة على جبهات عدة، منها تطوير وترقية أنظمة التسليم مقابل الدفع.

سبتمبر: أصدر مصرف قطر المركزي سندات خزينة لتجديد استحقاق: 91 يومًا (2 مليار ريال قطري)، و182 يومًا (1 مليار ريال قطري) و273 يومًا (1 مليار ريال قطري).

أكتوبر: أعلنت هيئة تنظيم مركز قطر المالي عن قواعد احترازية جديدة لشركات التأمين العاملة في إطار مركز قطر المالي. وجاءت هذه التعليمات الجديدة بعد مشاورات عامة شاملة وحوار مع الشركات في الهيئة. وتدخل هذه القواعد حيز التطبيق في يناير 2015.

نوفمبر/ديسمبر: أطلق جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خدمة «تدقيق» لمساعدة قطاع الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطر. وتقدم «تدقيق» للشركات المشاركة خدمات محاسبية وتدقيق متخصصة بنسبة دعم تصل إلى 70% من كلفتها الأساسية. و«تدقيق» هي ثالث مبادرة من مبادرات قطر للمشاريع بعد «جدوى» و«عقود» في حزمة متكاملة لتطوير الأعمال وخدمات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ديسمبر: أطلق مصرف قطر المركزي، بالتعاون مع هيئة تنظيم مركز قطر المالي وهيئة قطر للأسواق المالية، الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي الرامية إلى تنظيم قطاع المال في قطر، وتركز مبدئيًا على الفترة 2014-2016.

يناير: دخل قانون جديد حيز التنفيذ في 31 يناير يقضي باعتبار مصرف قطر المركزي الجهة الوحيدة المنظمة للشؤون المالية في الدولة. وبموجب القانون أصبح المصرف الجهة الحاكمة الرئيسية التي تتولى صلاحيات الرقابة والإشراف والمسؤولية التنظيمية الكاملة على مقدمي الخدمات المالية جميعها في دولة قطر.

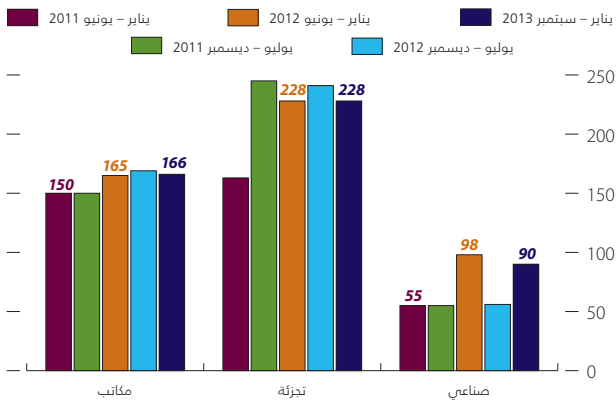
فبراير: طبقت بورصة قطر سياسة «الدخول المكفول» للسوق و«صناعة السوق» كتوجه استراتيجي لتعزيز السيولة، عبر برنامج مزودي السيولة من خلال توفير مشاركة أسهل وأكثر كفاءة من حيث التكلفة للمستثمرين الأجانب في السوق. ويمنح الدخول المكفول للمشاركين المحليين والدوليين التعامل مباشرة في البورصة القطرية عبر الأعضاء دون الحاجة إلى أن يكونوا بأنفسهم أعضاء فيها، ما من شأنه تشجيع مزيد من المستثمرين على المشاركة.

مارس: أطلق جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع شركائه برنامج تدريب وورشات عمل مجانية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

أبريل: استضاف بنك قطر للتنمية ومركز التجارة العالمي ورشة عمل ودعوة تركزان على ترويج الصادرات والتنافسية. وعرضنا طرق تطوير الممارسات المثلى في تسويق الصادرات والإدارة والجودة والمعايير وإدارة سلسلة الإمداد.

يونيو: غيرت وكالة MSCI تصنيف السوق القطرية في مؤشرها إلى وضعية سوق

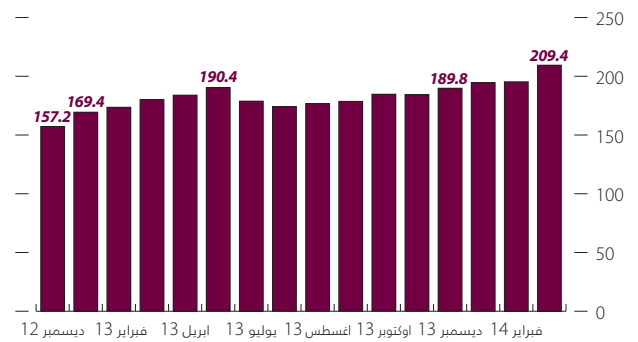
الشكل 20-2 إيجارات العقارات (ريال قطري للمتر المربع شهريًا)، الدوحة



ملاحظة: معدلات الإيجار هي متوسط أعلى وأدنى قيمة. ويلحظ المؤشر الصفقات، دون إعطاء وزن إضافي لجودة الممتلكات العقارية أو موقعها، ولا يتضمن سعر العقار المحدد. لا يوجد معلومات عن الفترة ما بعد سبتمبر 2013.

المصدر: تقرير العقارات في قطر - مركز «بيزنس مونيتور إنترناشيونال»، إصدارات مختلفة.

الشكل 19-2 مؤشر أسعار العقارات



المصدر: مصرف قطر المركزي: <http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/RealEstate/Pages/RealEstatePriceIndex.aspx>

ويرجح أن تكون تغيرات إيجارات محال تجارة التجزئة المحسوبة قد تأثرت بالقواعد التنظيمية الجديدة التي اعتمدها الحكومة عام 2013، وتشمل تجميد الإيجارات لمدة سنتين للمستأجرين الحاليين. وأحدثت قواعد منظمة أخرى، كتلك المتعلقة بالصحة والسلامة في المخازن الصناعية، انخفاضًا مؤقتًا بالمساحة المتاحة عام 2013 ما دفع إلى ارتفاع الإيجارات في النصف الأول، قبل أن

(180.4) أدنى بمعدل 6.1% عن الذروة التي بلغها في أغسطس 2008 (192.2).

ويتابع مركز مراقبة الأعمال الدولي «بيزنس مونيتور إنترناشيونال» أسعار إيجارات العقارات في دولة قطر، وتبين تقارير الأشهر التسعة الأولى من عام 2013 أن متوسط الإيجارات الصناعية انخفض بنسبة 7.7% (قياسًا بالفترة يناير-يونيو 2012)، من 98 إلى 90 ريال قطري للمتر المربع شهريًا. وارتفعت إيجارات

الإطار 2-2: نظرة على نمو عرض النقد في الفترة الاخيرة ومعدل تضخم أسعار المستهلك في دولة قطر

للتضخم مصدران أساسيان هما: مصدر خارجي (تضخم مستورد) ومصدر محلي. ينجم التضخم الخارجي عن الزيادات في أسعار السلع والخدمات المستوردة نتيجة تراجع سعر الصرف الفعلي الاسمي وأو ارتفاع تكاليف السلع والخدمات في الدول المصدرة لها. أما التضخم المحلي فينتج عن ارتفاع الطلب المحلي (على السلع والخدمات، خاصة تلك التي لا يمكن استيرادها) عن العرض المحلي (فجوة الناتج الموجبة). وفي إطار مستوى معين من الطاقة الإنتاجية، قد يساهم في حدوث زيادة الطلب بالمقارنة بالمعرض على سبيل المثال كل من نمو الإنفاق العام، أو التوسع النقدي، أو الزيادة السريعة في عدد السكان. وفي بعض الأحيان يمكن أن تحدث تلك الفجوة الموجبة نتيجة الصدمات السلبية في العرض، بسبب كوارث طبيعية أو أحداث جيوسياسية مثلاً. و خلال العقد الأخير، ساهمت عوامل داخلية وخارجية في التضخم في دولة قطر.

2008-2003

ارتفع التضخم بحددة إلى متوسط سنوي بلغ 15% في عام 2008 بعد أن كان معتدلاً بحدود 2% في عام 2003، مدفوعاً بعوامل محلية وخارجية. ونجم التضخم المستورد نتيجة ارتفاع أسعار السلع العالمية وانخفاض سعر الصرف الفعلي الاسمي للدولار. أما على المستوى المحلي، فساهمت ثلاثة عوامل أساسية في تغذية الضغوط التضخمية، فالزيادة في الإنفاق العام مدعومة بارتفاع عائدات الصادرات الهيدروكربونية زادت من الطلب المحلي الحقيقي. كما أن النمو السكاني السريع عزز الطلب المحلي (تضاعف تقريباً عدد السكان المقيمين في قطر بين عامي 2003 و2008)، وبخاصة على السلع والخدمات التي لا يمكن استيرادها. وأيضاً، دعم فائض السيولة نمو الائتمان المحلي بتحفيز من الإنفاق العام وأسعار الفائدة المحلية المتدنية والتدفق القوي لرؤوس الاموال الأجنبية إلى البلاد (مع نهاية الفترة المعنية).

2010-2009

أوقفت الأزمة المالية العالمية الضغوط التضخمية السابق ذكرها بل و عكست اتجاهها. ففي عام 2009، انخفضت أسعار المستهلك في قطر بنسبة 5% (و هو ما يمثل تغير في معدل التضخم بنحو 20 نقطة مئوية عن عام 2008)، بسبب الانخفاض الحاد في أسعار السلع العالمية، وتوقف نمو الائتمان المحلي عملياً (2% في عام 2009 مقابل 49% في عام 2008)، وتباطؤ نمو الإنفاق العام، والانخفاض الحاد في النمو السكاني عن السنوات السابقة. كما خفت حدة نقص العرض التي ساهمت في الضغوط التضخمية في أسعار الإيجارات في السنوات السابقة. وفي عام 2010، استمرت أسعار المستهلك بالانخفاض مع استمرار تلك التصحيحات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية.

2013-2011

توقف انخفاض الأسعار وبدأ التضخم يعود لوضعه الطبيعي تدريجياً عام 2011. وبقيت ظروف التضخم خارجياً معتدلة، لكن الطلب المحلي تعافى تدريجياً واستؤنف التدفق القوي للائتمان، وبخاصة إلى الشركات العامة، وارتفع معدل التضخم عام 2012 إلى مايقرب من 2%، ثم ارتفع إلى نحو 3% عام 2013.

2015-2014

بدت مصادر الضغوط التضخمية الخارجية عام 2014 هادئة. لكن داخلياً من المرجح حدوث مزيد من النمو السكاني، نتيجة الانتعاش في الإنفاق الاستثماري، على الرغم من أنه من المحتمل أن تسهم خطط ترشيد الإنفاق الجاري للحكومة في الحد من النمو في السيولة المحلية. وفي عام 2015، ربما تبدأ أسعار الفائدة المتدنية بشدة في الولايات المتحدة بالارتفاع، مما سيكون له اثر انكماشى على اوضاع السيولة المحلية في قطر، و الذي من شأنه ان يحدث بعض التوازن مع الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع الطلب المحلي.

تتجه نحو الانخفاض في النصف الثاني.

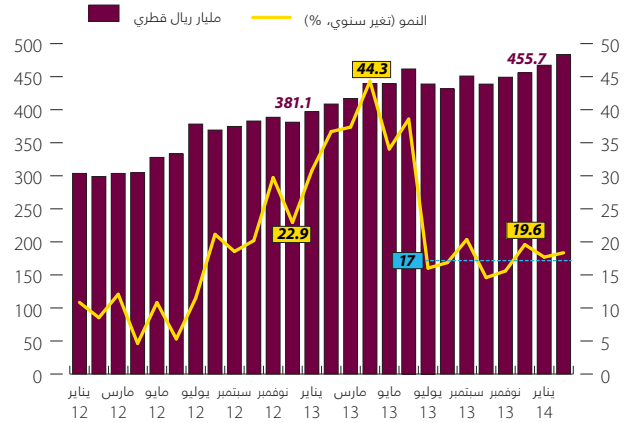
ولا بد من اتخاذ جانب الحذر في تفسير هذه التقديرات السعريية بمجملها، لأنها غير معدلة تبعاً لمستوى جودة الأصول العقارية وموقعها، ولا تشير سوى إلى عقود الإيجار الجديدة.

عرض النقد والائتمان

عرض النقد

تباطأ نمو عرض النقد، استناداً لتعريفه الواسع M2 (انظر مسرد المصطلحات)، من 22.9% في عام 2012 إلى 19.6% في عام 2013، ما ساهم في الحد من التأثير المحتمل على التضخم (الإطار 2-2). لكن نمو عرض النقد تسارع في مطلع العام، فارتفع في أبريل بمعدل 44% قياساً بالفترة نفسها من العام الماضي. واعتدلت هذه الاندفاع في الأشهر المتبقية من العام لتصل إلى 17% في المتوسط محسوبة على اساس سنوي (الشكل 21-2).

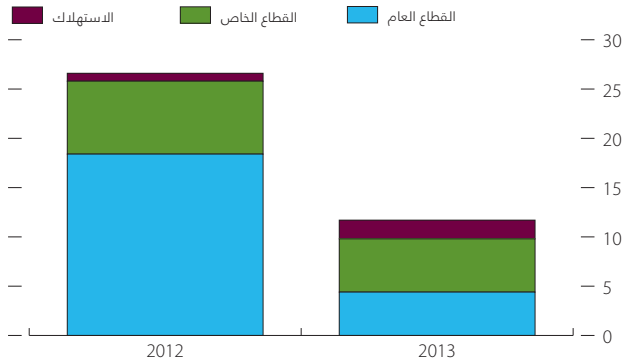
الشكل 21-2 عرض النقد: M2



المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة النقدية الشهرية، وقاعدة بيانات CEIC. <http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/MonthlyBulletin.aspx>

لقد كان نمو عرض النقد في عام 2013 مدفوعاً بصورة أساسية بالنمو القوي في الودائع بالريال القطري بنوعيتها (تحت الطلب ولأجل) (الشكل 22-2). ولعل هذا النمو القوي يرجع إلى استعداد المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية المخططة. ويعزى ارتفاع ودائع القطاع العام أيضاً إلى الانخفاض الملحوظ في الإنفاق على المصاريف الإدارية (انظر قسم حسابات المالية العامة). وازدادت كذلك ودائع الأفراد بالريال القطري تمشياً مع النمو السكاني.

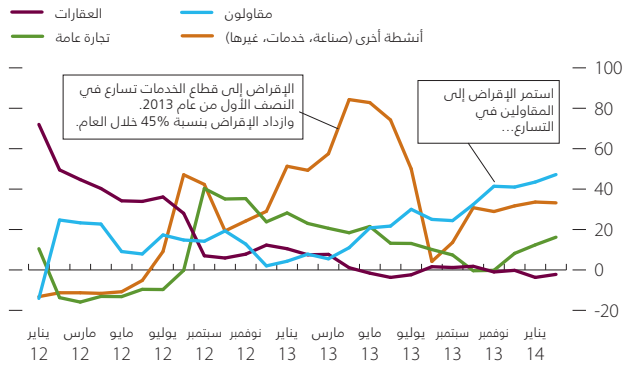
الشكل 23-2 المساهمة في نمو الائتمان (نقاط مئوية)



المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرات النقدية الشهرية.
http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/MonthlyBulletin.aspx

وشهد الإقراض إلى القطاع الخاص نموًا يقرب من 14% في عام 2013، و يعزى هذا النمو في المقام الأول إلى القروض المقدمة إلى الشركات العاملة في قطاعي الخدمات والمقاولات (24-2)، ما يعكس الزخم في قطاعي الخدمات والبناء و التشييد ومساهمتهما الكبيرة في النمو الاقتصادي (انظر قسم نمو الناتج المحلي الإجمالي).

الشكل 24-2 نمو قروض المصارف التجارية المقدمة إلى القطاع الخاص (تغير سنوي، %)



الإقراض إلى قطاع الخدمات تسارع في النصف الأول من عام 2013. وازداد الإقراض بنسبة 45% خلال العام.

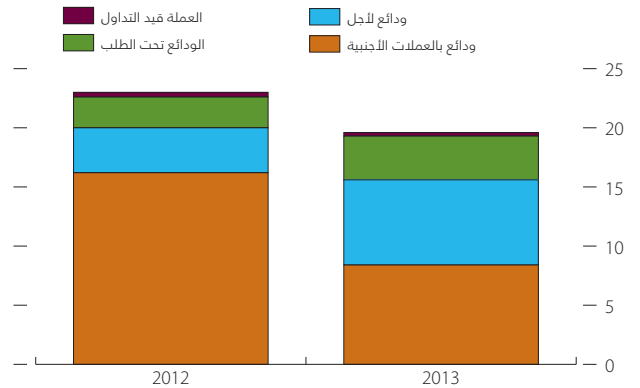
استمر الإقراض إلى المقاولين في التسارع...

المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في «النشرة النقدية الشهرية»، مصرف قطر المركزي.
http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/MonthlyBulletin.aspx

أما الإقراض إلى القطاع العقاري، والذي كان الأسرع نموًا في السنوات السابقة والمكون الأكبر في الإقراض إلى القطاع الخاص (انظر الشكل 25-2)، فقد كان مستقرًا إلى حد كبير في عام 2013، والسبب على الأغلب هو الإجراءات التي اتخذها مصرف قطر المركزي في نهاية 2012 للحد من تعرض المصارف للمخاطر المرتبطة بأسواق العقارات في إطار تعزيزه لاطار إشرافه على المصارف والقائم على المخاطر.

ويرجع سبب تباطؤ نمو عرض النقد عام 2013 قياسًا بعام 2012 بصورة أساسية إلى انخفاض نمو الودائع بالعملة الأجنبية إلى النصف (انظر الشكل 22-2)، ويعبر ذلك عن التغييرات في وداائع القطاع العام بالعملة الأجنبية، حيث شكلت هذه الودائع نحو ثلاثة أرباع مجموع الودائع بالعملة الأجنبية في النظام المصرفي. وفي هذا الاطار، ربما يؤثر تباطؤ نمو الودائع بالعملة الأجنبية إلى احتمال حدوث إعادة توازن في محفظة أصول القطاع العام، وهو ما يتفق مع ارتفاع العجز في الحساب المالي لميزان المدفوعات بشكل ملحوظ عام 2013، و هو ما يشير إلى أن نسبة أكبر من إيرادات قطاع الهيدروكربون قد استثمرت في الخارج. علاوة على ذلك، زاد مصرف قطر المركزي من موجوداته الأجنبية عام 2013، ما قد يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من الودائع بالعملة الأجنبية قد استبدلت بودائع بالريال القطري في المصارف التجارية.

الشكل الشكل 22-2 المساهمة في نمو عرض النقد (نقاط مئوية)



المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرات النقدية الشهرية.
http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/MonthlyBulletin.aspx

الائتمان

شكل نمو موجودات المصارف التجارية الجانب المقابل لنمو عرض النقود عام 2013، و من أهم مكونات تلك الموجودات الائتمان الممنوح من المصارف. فقد ارتفع الائتمان المحلي بمعدل 11.8% منذ بداية العام حتى ديسمبر 2013 (و ان كان اقل بشكل ملحوظ من العام السابق عليه). وجاء هذا النمو مدفوعًا بصورة أساسية بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص، على خلاف ما جرى في عام 2012 حيث شكل القطاع العام المساهم الرئيسي في النمو (الشكل 23-2).

حسابات المالية العامة

استمرت دولة قطر في نظام محاسبة «القييد المفتوح» الذي يتيح تسجيل الإيرادات والنفقات حتى بعد مرور وقتٍ من تاريخ انتهاء السنة المالية، الأمر الذي يجعل الارقام النهائية أو الفعلية مختلفة عن التقديرات الأولية (الإطار 2-3). وينافس هذا القسم إيرادات الحكومة ونفقاتها استنادًا إلى التقديرات الأولية للسنة المالية 2014/2013.

الإطار 2-3: المحاسبة المالية ذات القيد المفتوح

إن استخدام حسابات القيد المفتوح يحتاج من المحللين توخي الحذر عند دراسة اتجاهات المالية العامة. على سبيل المثال: جاءت التقديرات الأولية لتقول أن النفقات الرأسمالية انخفضت بمعدل 8.8% في السنة المالية 2013/2012 قياسًا بالسنة المالية السابقة، لكن التعديلات اللاحقة أظهرت أن النفقات الرأسمالية ارتفعت ارتفاعًا طفيفًا بمقدار 1.9% في الفترة نفسها. وأضيف نحو 10 مليار ريال قطري إلى الإنفاق الرأسمالي لتقديرات السنة المالية 2013/2012 في السنة المالية 2014/2013. والأمر نفسه تكرر مع النفقات الجارية، حيث أظهرت تقديرات 2013/2012، التي أجريت في منتصف عام 2013، ارتفاعًا معتدلًا بمقدار 2.9% عن السنة المالية 2012/2011، لكن التقديرات المعدلة بينت أن الزيادة بلغت 20.3%، أي بإضافة 36.6 مليار ريال قطري إلى التقديرات الأولية السابقة.

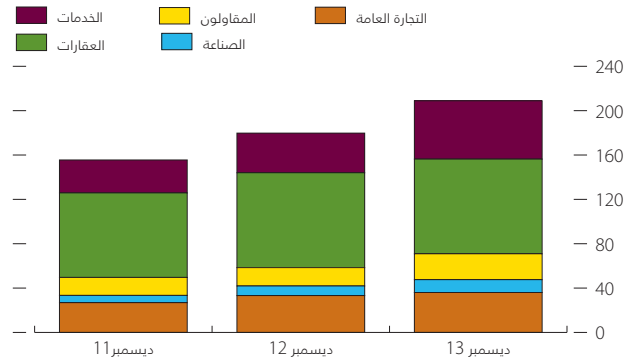
الإيرادات الحكومية

تظهر التقديرات الأولية للإيرادات الحكومية الإجمالية ارتفاعًا قدره 4.8% في السنة المالية 2014/2013 عن نتائج السنة المالية السابقة (الشكل 2-27).

فقد ازداد الدخل الاستثماري في السنة المالية 2014/2013، و يعود ذلك أساسًا إلى تغير الاسس المحاسبية للفائض المالي لشركة قطر للبترول (الإطار 2-4). وتراجع دخل قطاع الهيدروكربون بمقدار 15.9% خلال العام، وفقًا للتقديرات الأولية. لكن هذه التقديرات قد تخضع للتعديل لأن أسعار الهيدروكربون وحجم صادراته ظلت مستقرة إلى حد بعيد. ولعل جزء من هذا التراجع في الإيرادات الهيدروكربونية يعزى إلى المكاسب الاستثنائية التي حدثت عام 2012 عندما حولت قطر شحنات الغاز الطبيعي المسال إلى اليابان وحصلت نتيجة ذلك على أسعار أعلى.

وتظهر بيانات الإيرادات الأولية تراجعًا قدره 30% في الإيرادات الأخرى عن السنة المالية 2013/2012، وهنا أيضًا ربما خضع تسجيل الإيرادات النهائية للتأجيل.

الشكل 2-25: الإقراض للشركات الخاصة حسب القطاعات الرئيسية

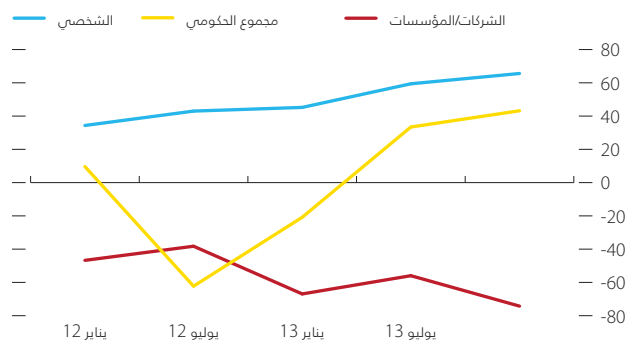


المصدر: النشرة الإحصائية الربعية لمصرف قطر المركزي.
http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx

و قد نما الإقراض الاستهلاكي بمعدل 12.9% عام 2013، بالترافق وعمومًا مع نمو الدخل الاسمي من القطاع غير الهيدروكربوني ومدعمًا بالانخفاض الطفيف في أسعار فائدة الإقراض للمستهلك والنمو السكاني القوي، في حين بلغ نمو الإقراض إلى القطاع العام 9.7% في العام المذكور. وعلى الرغم من أن قيمة القروض المقدمة إلى القطاع العام قد ازدادت، إلا أن معدل نمو الإقراض تباطأ بشدة في عام 2013 عن 2012.

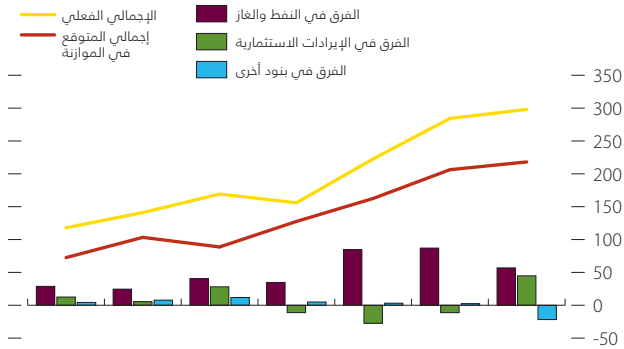
ومنذ الربع الأول لعام 2013، تجاوزت قيمة الودائع الحكومية الإجمالية لدى القطاع المصرفي (المصرف المركزي و المصارف التجارية) حجم القروض القائمة (الشكل 2-26)، الأمر الذي يشير إلى تراجع اعتماد القطاع العام على التمويل من النظام المصرفي. ويمكن تفسير ارتفاع حجم الودائع الحكومية جزئيًا بإصدار سندات الخزينة والصكوك، إضافة إلى الفائض الكبير في الموازنة العامة. (ارتفاع حجم الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي يعكس استخدام سندات الخزينة لأغراض تطوير السوق المالية المحلية بدلًا من تلبية احتياجات التمويل).

الشكل 2-26: ميزان الودائع والقروض للحكومة والقطاع الخاص والأفراد



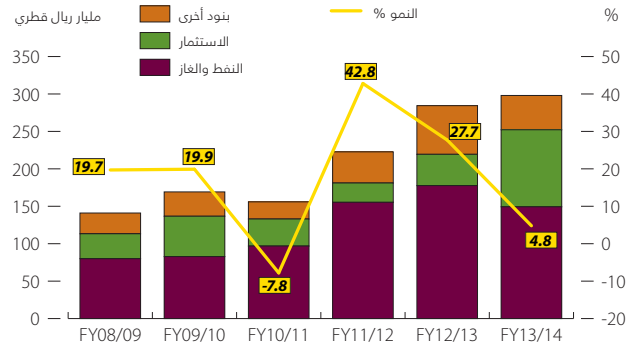
المصدر: النشرات الإحصائية الربعية لمصرف قطر المركزي.
http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/MonthlyBulletin.aspx

الشكل 28-2 الفرق بين الإيرادات الحكومية الفعلية والمتوقعة في الموازنة



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى بيانات من وزارة المالية.

الشكل 27-2 هيكل الإيرادات العامة ونمو الإيرادات الإجمالية

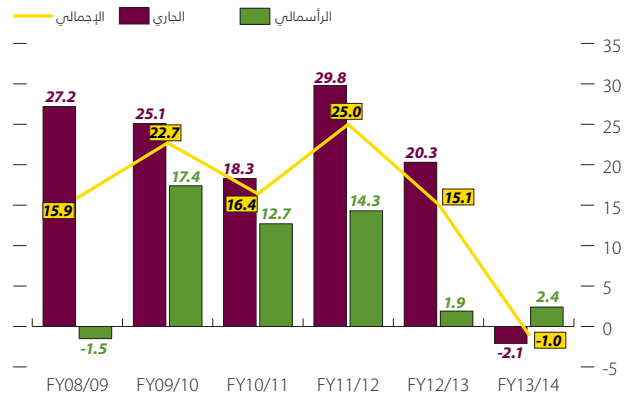


ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس. المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى بيانات من وزارة المالية.

الإنفاق الحكومي

تشير تقديرات الموازنة الأولية إلى أن إجمالي الإنفاق الفعلي في السنة المالية 2014/2013 انخفض بمقدار 1% عن نتائج السنة المالية السابقة. ففي حين ارتفع الإنفاق الرأسمالي بمعدل 2.4%، لكن الانخفاض في الإنفاق الجاري بنسبة 2.1% طغى عليه (الشكل 29-2). وإذا لم تحدث تعديلات لاحقة على هذه التقديرات الأولية، فإن هذه النتيجة ستعد أول انخفاض في الإنفاق الحكومي منذ عقد من الزمن.

الشكل 29-2 نمو الإنفاق العام (%)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس. المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى بيانات من وزارة المالية.

الإطار 4-2: دمج حسابات قطر للبترول في الموازنة

شرعت شركة قطر للبترول بتحويل فائضها المالي كاملًا إلى الحكومة بدءًا من عام 2013. وقد كان جزء من هذا الفائض يذهب إلى الحكومة باعتباره دخلًا استثماريًا، وتحفظ الشركة بجزء آخر منه في ميزانيتها، ويستخدم الجزء الثالث لتوفير رأسمال جديد لجهاز قطر للاستثمار. ومن الآن فصاعدًا سوف يسجل الرأسمال الذي يُضخ إلى شركة قطر للبترول (أو إلى جهاز قطر للاستثمار) تحت بنود التمويل «أسفل الخط» بواسطة الحكومة. ولما كانت تحويلات قطر للبترول من الدخل الاستثماري إلى الموازنة ستزيد في البداية نتيجة حدوث هذا التغيير المحاسبي، فإن هذا التغيير المحاسبي سيزيد من الفائض الإجمالي المسجل للحكومة. ومن شأن هذا التغيير أن يعطي صورة أكثر شفافية للمالية العامة، لكنه من الناحية الكلية لن يغير شيئًا في الموارد المتاحة للدولة ككل.

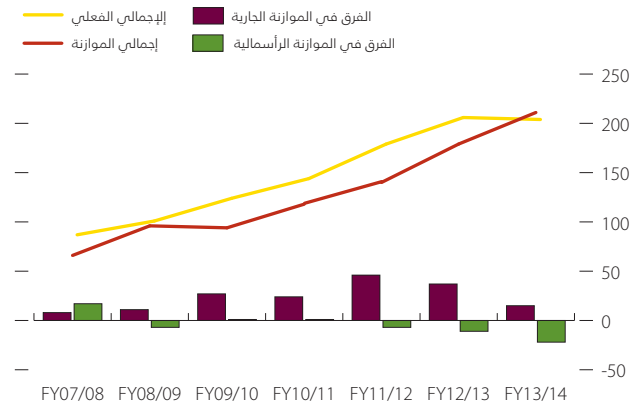
وظهرت عام 2013، كما في السنوات السابقة، فجوة ملحوظة بين الإيرادات الفعلية والإيرادات المتوقعة في الموازنة (الشكل 28-2)، ويرجع ذلك أساسًا إلى الفرق بين السعر الفعلي للنفط (الذي تجاوز 100 دولار للبرميل) وحسابات الموازنة المخططة (المستندة إلى سعر 65 دولار للبرميل). بيد أن بعض الإيرادات الأخرى كسرت هذا النمط وجاءت دون التقديرات المخططة في السنة المالية 2014/2013.

وجاء الانخفاض في الإنفاق الجاري في السنة المالية 2014/2013 وسبب التراجع في الإنفاق على السلع والخدمات، والذي يرجع جزئيًا ربما إلى تباطؤ العطاءات في ظل عملية إعادة الهيكلة الحكومية التي بدأت في أواسط عام 2013. حيث أحدثت وزارات جديدة، كوزارات النقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتنمية الإدارية،

والتخطيط التنموي والإحصاء، كما جرت عملية إعادة صياغة للمهام الموكلة لوزارة التجارة ووزارة المالية. وساهم الانخفاض في مدفوعات الفائدة، الذي نجم عن تراجع مستويات الائتمان الحكومي (انظر قسم عرض النقد والائتمان) أيضًا في تراجع الإنفاق. لكن الرواتب والأجور جاءت، و بعكس الاتجاه العام، مرتفعة بمعدل 14.6% عن السنة المالية السابقة.

جاءت النتائج المالية في السنة المالية 2014/2013 إذن متمشية بوجه عام مع النمط القائم بزيادة في الإنفاق الجاري عن المتوقع في الموازنة وانخفاض في الإنفاق الرأسمالي عن المتوقع في الموازنة (الشكل 2-30 والإطار 2-5). فقد ازداد الإنفاق الجاري الفعلي في السنة المالية 2014/2013 بمقدار 11% عن المتوقع في الموازنة، وذلك بصورة أساسية نتيجة زيادة المنح الخارجية عن المتوقع ونفقات جارية أخرى. وعلى الرغم من أن الإنفاق على الرواتب والأجور ازداد بقوة، إلا أن التقديرات الأولية تشير إلى ما دون الموازنة.

الشكل 30-2 الفرق بين الإنفاق الحكومي الفعلي والمتوقع في الموازنة



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى بيانات من وزارة المالية.

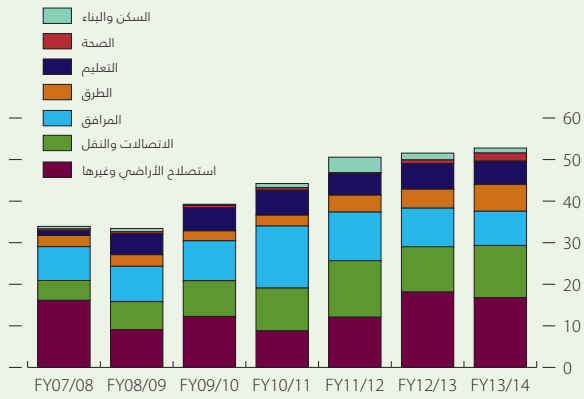
كما تشير التقديرات الأولية إلى أن الإنفاق الرأسمالي الفعلي جاء أدنى من المتوقع بنسبة 30%، ما قد يعكس التأخير في تنفيذ المشاريع إضافة إلى التأخير في تسوية المدفوعات (انظر الإطار 2-3). وقد اتسعت الفجوة بين المتوقع والفعلي في الإنفاق الرأسمالي في السنوات الأخيرة، فمنذ السنة المالية 2011/2010 ازدادت الموازنة بمعدل 72% في حين لم يرتفع الإنفاق الفعلي بأكثر من 19%. ولكن إذا تسارعت عملية تسوية المدفوعات في الأشهر القادمة، كما في السابق، فربما يرتفع رقم الانفاق النهائي عن التقديرات الدولية.

الإطار 2-5: مخصصات الإنفاق الحكومي

أما الإنفاق الرأسمالي فقد كان أكثر تعرجاً (الشكل 2 في الإطار). فبند «استصلاح الأراضي وغيرها» شكل البند الأكبر واشتمل بالإضافة إلى استصلاح الأراضي (40٪ - 60٪) على الأمن والدفاع ومشاريع البحث والتطوير، وفي بعض السنوات استثمراً في صناعات غير نفطية. ويعكس الإنفاق المتزايد في هذا المكون منذ السنة المالية 2010/2011 زيادة الإنفاق على الأمن والدفاع والاستثمار في مشاريع البحث والتطوير. وازدادت حصة المواصلات والنقل، التي تضم كل استثمارات النقل في غير قطاع الطرق، من 14٪ إلى 24٪، وتشمل الإنفاق على مطار وميناء بحري جديدين. كما حقق الإنفاق على الطرق زيادة مضطردة، فارتفعت حصته من الإنفاق الرأسمالي من 8٪ إلى 12٪. وأخيراً، بقيت الاستثمارات في التعليم ثابتة نوعاً ما بالقيم المطلقة، فيما ازدادت الاستثمارات في الصحة بمعدل 3.5 مثل تقريباً، على الرغم من أن حصتها لم تحقق سوى زيادة طفيفة من 2.6٪ إلى 3.6٪ خلال تلك الفترة.

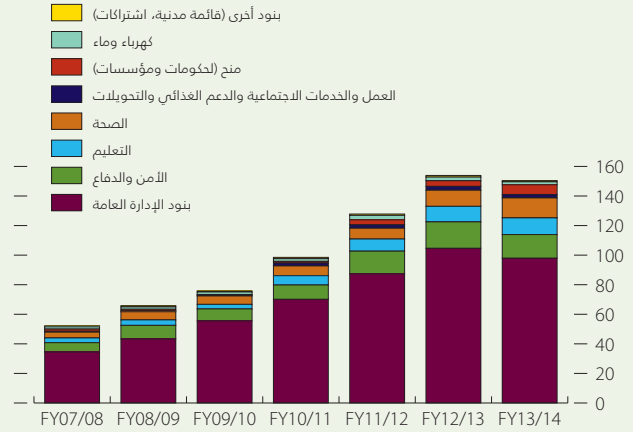
ازداد الناتج المحلي الإجمالي منذ السنة المالية 2007/2008 بمعدل 2.5 مثل تقريباً. وفي حين ازداد الإنفاق الجاري للحكومة ثلاثة أمثال، لم يرتفع الإنفاق الاستثماري سوى بمعدل 1.5 مثل، الأمر الذي زاد حصة الإنفاق الجاري في إجمالي الإنفاق الحكومي من 61٪ في السنة المالية 2007/2008 إلى 74٪ في السنة المالية 2013/2014. وشكلت الإدارة العامة (رواتب وأجور وإيجارات ومدفوعات فائدة... الخ) الجزء الأكبر من الزيادة في الإنفاق محسوبة بالريال. وكانت المنح المقدمة للحكومات والمؤسسات (بخاصة الحكومات الأجنبية) المكون الأسرع نموًا، الذي ارتفعت حصته من الإنفاق الجاري الإجمالي من 3٪ إلى 5٪. أما بنود الصحة والتعليم والعمل والخدمات الاجتماعية والدعم الغذائي والتحويلات فقد ازدادت حصتها من مجمل الإنفاق الجاري ثلاثة أمثال.

الشكل 2 في الإطار تخصيص الانفاق الرأسمالي (مليار ريال)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس.
المصدر: وزارة المالية.

الشكل 1 في الإطار تخصيص الانفاق الجاري (مليار ريال)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس.
المصدر: وزارة المالية.

أيضاً نتيجة تحويل فائض شركة قطر للبترول، الذي اعتبرته وزارة المالية "دخلًا استثماريًا". لكن إذا اعتبر الدخل الاستثماري إيرادات غير مباشر للنفط والغاز، فإن العجز الغير هيدروكربوني سيزداد في السنة المالية 2014/2013.

وانخفض مجموع الدين الحكومي في السنة المالية 2014/2013 إلى 206.2 مليار ريال قطري بنسبة 27.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي بقيم السنة المالية (الشكل 2-32). وبشكل الدين الحكومي (الصكوك والسندات الأخرى) الذي حل موعد استحقاقه العامل الأساسي في التراجع بالقيم المطلقة، مغطياً على الزيادة المستمرة في الاقتراض المحلي نتيجة إصدار سندات الخزينة.

موقف الموازنة العامة والدين العام

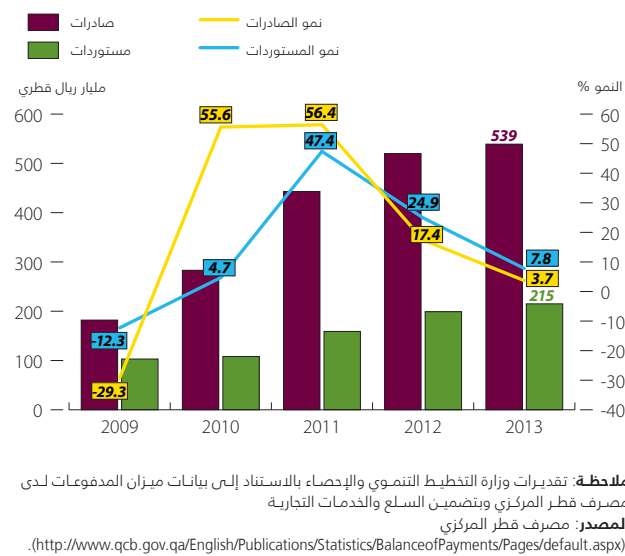
قدر الفائض العام للحكومة بحدود 94.6 مليار ريال قطري في نهاية السنة المالية 2014/2013، أي ما يعادل 12.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مرتفعاً عن النسبة المسجلة في السنة السابقة والتي بلغت 11.2٪. وجاءت معظم الزيادة من تحويل فائض قطر للبترول المالي كاملاً إلى الحكومة (انظر الإطار 4-2).

وانخفض العجز في الموازنة غير الهيدروكربونية (ويساوي الموازنة الإجمالية ناقصة إيرادات النفط والغاز المباشرة) في السنة المالية 2014/2013 عن السنة المالية السابقة (الشكل 2-31) وهذا

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي عام 2013

ارتفعت قيمة الصادرات الإجمالية بنسبة 3.7% قياسًا بعام 2012. كما ازدادت المستوردات من السلع والخدمات بصورة أسرع (بمعدل 7.8%) لكن جاءت تلك الزيادة من مستوى منخفض (الشكل 2-33). وكانت المستوردات من الخدمات هي المسؤولة عن نمو المستوردات الإجمالي، فزادت في عام 2013 بمعدل 14.9% عن عام 2012. كما ازدادت المستوردات السلعية (بسعر التسليم على ظهر السفينة) ولكن بمعدل 2.2% فقط في عام 2013 وفقًا لبيانات مصرف قطر المركزي.

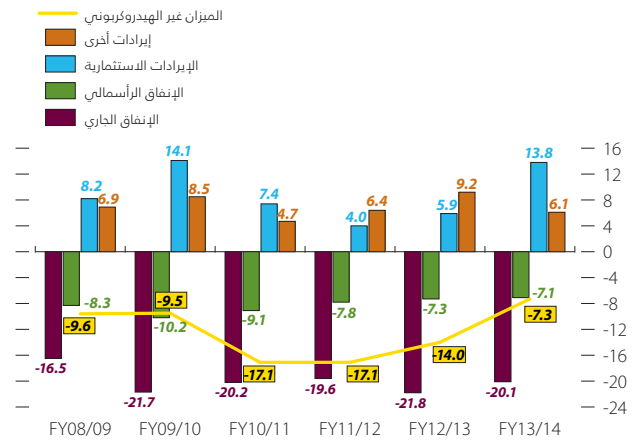
الشكل 33-2 نمو التجارة الخارجية (%)



كما حقق الحساب الجاري بميزان المدفوعات مرة أخرى فائضًا ضخمًا، بلغ 30.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (الشكل 2-34). وقد عوض الفائض التجاري الكبير (383.9 مليار ريال قطري) من العجز في حسابات الخدمات (59.3 مليار ريال قطري) والتحويلات (55.5 مليار ريال قطري) والدخل (41.2 مليار ريال قطري). ويعزى العجز في حسابي التحويلات والدخل بصفة أساسية إلى تحويلات العاملين الأجانب للخارج، و المدفوعات الكبيرة من الأرباح والأجور. وقدّر الدخل الاستثماري بحدود 23.3 مليار ريال قطري متراجعًا عن قيمته في العام السابق بمقدار 0.5 مليار ريال.

وبلغت احتياطات مصرف قطر المركزي من العملات الأجنبية 153.1 مليار ريال قطري في نهاية ديسمبر 2013، بارتفاع قدره 32.8 مليار ريال خلال الأشهر الاثني عشر، أي بنسبة 27.2%، ما يعكس الفائض الإجمالي المسجل في ميزان المدفوعات خلال عام 2013.

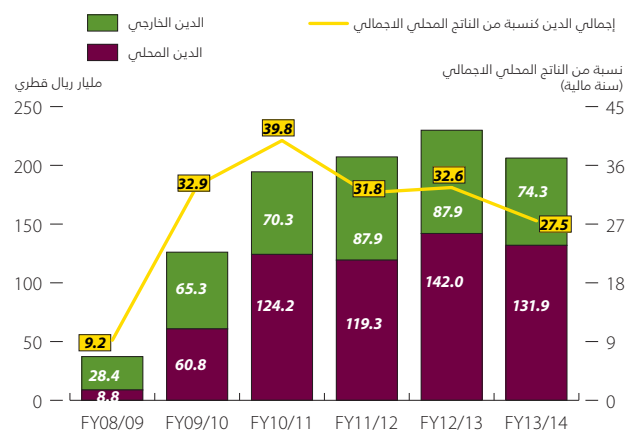
الشكل 31-2 الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس.
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى بيانات من وزارة المالية.

لكن أرقام الدين الحكومي الإجمالي لا تعبر عن كل ما يجري بشأن الميزان المالي العام للحكومة. أولًا: الضمانات الحكومية واقتراض المؤسسات شبه الحكومية لا تندرج في الأرقام السابقة. ثانيًا: إحصائيات الدين الحكومي لا تأخذ بالاعتبار موجودات جهاز قطر للاستثمار، وبذلك ربما يكون صافي الميزان المالي للحكومة إيجابيًا، لكن لا يمكن تحديد مقداره.

الشكل 32-2 إجمالي الدين الحكومي



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى بيانات من وزارة المالية.

القطاع الخارجي

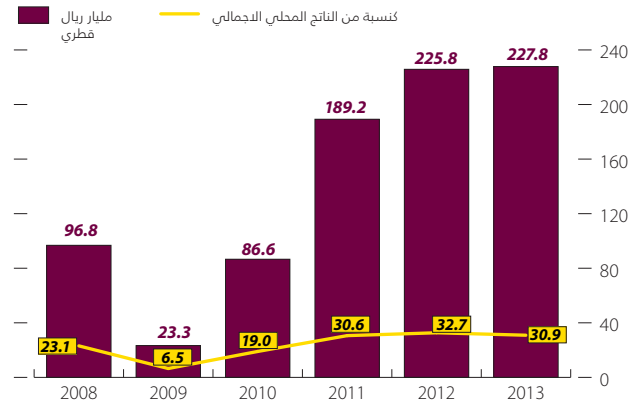
حققت دولة قطر عام 2013 مرة أخرى فائضًا ضخمًا في الميزان التجاري الخارجي بلغ 52.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، على الرغم من تراجع قيمته في عام 2012 (53.8%). فقد

شروط التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال

يمثل سعر الصرف الحقيقي الفعال مقياساً لتنافسية منتجات بلد ما في الأسواق العالمية (انظر مسرد المصطلحات). فهو يرصد الحركة في سعر الصرف الاسمي الفعال ويعدّلها وفق تغير معدلات تضخم الأسعار بين بلد وآخر.

وتشير تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء إلى أن سعر الصرف الحقيقي الفعال لم يتغير عام 2013 (الشكل 2-35)، لئن الدولار الأميركي، الذي يرتبط به الريال القطري، في المقام الأول حافظ على قيمته مقابل أكثر عملات شركاء قطر التجاريين الرئيسيين، مع انخفاض طفيف مقابل اليورو وارتفاع محدود أمام الين الياباني. إضافة إلى ذلك، فإن معدل التضخم في قطر كان قريباً من معدل التضخم في الشركاء التجاريين الرئيسيين.

الشكل 2-34 الحساب الجاري



ملاحظة: بيانات 2011-2013 تستند إلى بيانات ميزان المدفوعات لدى المصرف المركزي، بينما بيانات السنوات السابقة فهي تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى بيانات ميزان المدفوعات لدى المصرف المركزي.

المصدر: مصرف قطر المركزي؛ <http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/BalanceofPayments/Pages/default.aspx>

الشكل 2-35 مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال



المصدر: قاعدة بيانات CEIC، وتقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

المصطلحات: المفاهيم الاقتصادية الرئيسية

والفوائد)، بينما الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بأسعار السوق هو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج زائد ضرائب الإنتاج غير المباشرة، ناقص الدعم المقدم للأعمال، الأمر الذي يخلق فارقاً بين الدخل الذي تحققه عوامل الإنتاج والسعر المدفوع للناتج في السوق.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قيمة الناتج الاقتصادي باستخدام الأسعار الجارية: أي الأسعار السائدة خلال الفترة التي يحسب فيها الناتج المحلي الإجمالي. لذلك فإن التغيرات في الناتج المحلي الاسمي تعبر عن التغيرات في الأسعار إضافة إلى التغيرات في حجم الناتج. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيقدر الناتج بأسعار ثابتة هي أسعار سنة معينة تدعى "سنة الأساس". وعندما تتغير الأسعار النسبية، يمكن لاختيار سنة الأساس أن يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب.

معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي

هو النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، ويمكن اعتباره بالتالي مقياساً لمستوى الأسعار الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة محلياً في الاقتصاد.

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هي الناتج المحلي الإجمالي الكلي مقسوماً على عدد السكان المقيمين في البلاد. وعلى الرغم من أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تستخدم على نحو شائع باعتبارها مؤشراً على مستوى المعيشة إلا أنها ليست مقياساً للدخل الفردي ولا تمثل بالضرورة رفاهية السكان.

ما هي قيود الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الاقتصادي والدخل؟

لا تعبر قياسات الناتج المحلي الإجمالي في العادة عن قيم السلع

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية التي تلعب دوراً محورياً في التحليل الاقتصادي الكلي على الرغم من الحدود الموضوعية له بالتعريف (انظر أدناه).

تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع كمقياس للناتج الاقتصادي لأنه يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية معينة، وهي عادة سنة واحدة. وهناك طريقة أخرى تعرفه باعتباره مجموع القيم المضافة في قطاعات الاقتصاد كافة في فترة زمنية معينة.

حساب الناتج المحلي الإجمالي

ثمة ثلاث طرق أساسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعطي النتائج ذاتها.

- طريقة الإنتاج: ويساوي مجموع القيم المضافة في كافة القطاعات؛ أي الناتج الإجمالي ناقص قيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات في جميع القطاعات.
- طريقة الإنفاق: الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع ما تستهلكه الحكومة والقطاع الخاص من سلع وخدمات استهلاكاً نهائياً، زائداً الاستثمار الكلي (إضافة إلى القيمة المادية للرأسمال في الاقتصاد، بما في ذلك التغيرات في المخزون) زائداً صافي قيمة الصادرات من السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج (الصادرات ناقصاً الواردات).
- طريقة الدخل: الناتج المحلي الإجمالي يساوي كامل الدخل المتولد من عملية الإنتاج، ويشمل أجور وتعويزات العاملين، وفائض التشغيل الكلي للشركات كالأرباح والإيجارات والفوائد.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بتكلفة عوامل الإنتاج والناتج المحسوب بأسعار السوق

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج هو مجموع دخل جميع عوامل الإنتاج المتولد عن عملية الإنتاج (كالأجور، الأرباح، الإيجارات

تعريف المحاسبة على أساس الاستحقاق

تسجل حسابات الاستحقاق التعاملات عندما يقع الحدث أو الالتزام الأساسي، بصرف النظر عن موعد التسديد النقدي المرتبط به. حيث تسجل الإيرادات عندما يتحقق الدخل، وتسجل النفقات عندما تترتب الالتزامات أو تستهلك الموارد. ومن حيث المبدأ، يجب أن يساوي الفرق بين الأرصدة المحسوبة على أساس نقدي والأرصدة المحسوبة على أساس الاستحقاق "التغييرات في المتأخرات غير المسددة".

الإنفاق "شبه المالي الحكومي"

هو الإنفاق الذي تنفذه شركات حكومية (مالية وغير مالية). وهو بطبيعته يشبه الإنفاق الحكومي عادة، لكنه لا يندرج ضمن الموازنة العامة (أو يدرج ضمن بند "التزامات طارئة" في الموازنة). كما أن عمليات المصرف المركزي التي تنطوي على دعم أو ضرائب هي أيضاً عمليات "شبه مالية" بطبيعتها.

مفاهيم نقدية

الاحتياطي النقدي

الاحتياطي النقدي هو التزامات المصرف المركزي، أي أنه مجموع: (1) العملة الصادرة عن المصرف المركزي والموجودة خارجه، (2) ودائع المصارف لدى المصرف المركزي لتلبية شروط الاحتياطي ولأغراض المقاصة، (3) التزامات أخرى من ضمنها في حالة دولة قطر ودائع المصارف في المصرف المركزي والتي تتجاوز متطلبات الاحتياطي القانوني. ويمكن التعبير عن الاحتياطي النقدي من حيث الأصول (الموجودات) المقابلة للمصرف المركزي، والتي تقع في فئتين: الفئة الأولى: صافي الأصول الخارجية، وتتكون من الاحتياطيات الدولية الرسمية زائد صافي أية أصول خارجية أخرى أقل سيولة وبالتالي غير مشمولة في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية. الفئة الثانية: صافي الأصول المحلية، وتضم صافي الديون المستحقة للمصرف المركزي على الحكومة (الديون ناقص الودائع) والديون على القطاعات الأخرى.

العرض النقدي بمعناه الضيق

هو العملة قيد التداول زائد الودائع تحت الطلب. وتعد النقود بمعناها الضيق "سائلة". ولا يدفع العرض النقدي بمعناه الضيق أي فوائد أو أنه يدفع فوائد بمعدلات منخفضة نسبياً.

"أشباه النقود"

هي الجزء الأقل سيولة من العرض النقدي وتضم ودائع الادخار وكافة الودائع بالعملات الأجنبية.

والخدمات غير المطروحة للتداول في السوق، كالخدمات التطوعية والخيرية والسلع والخدمات المنتجة بغرض الاستخدام الشخصي. كما أن وجود شريحة واسعة من الاقتصاد المخفي أو أنشطة السوق السوداء (وهي ليست بذات أهمية في قطر) سيجعل من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً يقلل من الحجم الحقيقي للاقتصاد.

مفاهيم المالية العامة

الموازنة العامة

هو الفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية (بما فيها المنح) ومجموع النفقات الحكومية (الجارية والاستثمارية) زائد صافي قيمة الاقتراض في فترة زمنية معينة.

الموازنة الأولية

هي قيمة الموازنة العامة للحكومة بعد استبعاد مدفوعات الفوائد التي تقبضها الحكومة وتدفعها. ويشكل هذا المقياس مؤشراً للدعم المالي الجاري للطلب الإجمالي لأن مدفوعات الفائدة ترتبط بأرصدة الأصول والخصوم (الالتزامات) العائدة لفترة سابقة.

الموازنة غير الهيدروكربونية

هي الموازنة العامة ناقص إيرادات النفط والغاز، والتي تعرف في قطر بأنها الإيرادات المباشرة (الإتاوات والضرائب) المتولدة عن الإنتاج الهيدروكربوني. لكن الدخل الاستثماري المتأتي من الشركات الحكومية والشركات المرتبطة بالحكومة، والذي ينتج عن الأنشطة المرتبطة بالهيدروكربون، غير مشمول بتعريف إيرادات النفط والغاز. وتؤمن الموازنة غير الهيدروكربونية مؤشراً على التحفيز المالي للاقتصاد المحلي الممول من إيرادات النفط والغاز.

السنة المالية

السنة المالية هي الفترة التي يتم إعداد الموازنة السنوية والحسابات الختامية عنها، والتي تُحسب بنود الإيرادات والنفقات خلالها، وتعرض الحسابات على أساسها. تبدأ السنة المالية لدولة قطر في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس.

تعريف المحاسبة على أساس نقدي

تقوم الحسابات النقدية بتسجيل الإيرادات عند قبض النقود والنفقات عند دفعها نقداً، بصرف النظر عن لحظة استحقاق الدخل أو الالتزام بالنفقة. وعلى الرغم من أهمية الحسابات النقدية لمعرفة ما تساهم به الحكومة في السيولة في الاقتصاد وأهميتها أيضاً لإدارة السيولة النقدية، إلا أنها لا تقدم صورة حقيقية عن الوضع المالي للحكومة.

العرض النقدي بمعناه الواسع

هو مجموع أشباه النقود والعرض النقدي بمعناه الضيق.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

هي الأصول الخارجية السائلة في المصرف المركزي والتي يمكن استخدامها لتأمين المدفوعات الخارجية للبلد في أي لحظة. وتشمل هذه الاحتياطيات: الذهب، و العملات الأجنبية، والمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. وتعرض هذه الاحتياطيات عادة بالقيم الصافية بعد استبعاد التزامات المصرف المركزي الخارجية من الاحتياطيات الخارجية الرسمية الكلية.

الإقراض/الائتمان

إن نشوء الإقراض يقتضي تقديم موارد معينة من المقرض (المصارف أو أية مؤسسات مالية أخرى) إلى المقترض. ويكتسب المقرض بذلك حقاً مالياً ويترتب على المقترض التزام بالتسديد في المستقبل. يستخدم الإقراض إلى قطاعات غير مالية (كالحكومة، والشركات الخاصة والأسر) بصورة أساسية لتمويل الإنتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال.

مفاهيم ميزان المدفوعات

الميزان التجاري

هو الفرق بين واردات وصادرات الدولة من السلع محسوباً خلال فترة معينة من الزمن (سنة ميلادية واحدة عادة). ويشكل الميزان التجاري جزءاً من ميزان الحساب الجاري العام.

ميزان الدخل والخدمات

هو مجموع صافي الدخل الذي يتم الحصول عليه من غير المواطنين وميزان تجارة الخدمات محسوباً خلال فترة زمنية محددة. يتألف حساب الدخل من التدفقات النقدية المأخوذة من العمال (الأجور المدفوعة للعمال غير المواطنين) ومن صافي الدخل الاستثماري. ويتكون ميزان الخدمات بصورة أساسية من المدفوعات للنقل والسفر والاتصالات والبناء والإيجارات السكنية والخدمات المالية.

ميزان الحساب الجاري

هو مجموع الميزان التجاري وميزان الدخل وميزان الخدمات زائد صافي التحويلات الجارية التي تضم التحويلات النقدية والهيئات العينية والحوالات النقدية (وهي كبيرة في قطر) المرسله من العمال الأجانب إلى أسرهم في أوطانهم. ويسمى الحساب الجاري لأن السلع والخدمات المشمولة به تستهلك عموماً في الفترة الجارية.

ميزان الحساب الرأسمالي والمالي

يسجل هذا الحساب مبيعات ومشتريات الأصول المالية أو الصفقات المرتبطة بالإقراض والإقراض الدولي. ويضم التحويلات الرأسمالية أيضاً.

المركز الاستثماري الدولي والحساب الرأسمالي

المركز الاستثماري الدولي لبلد ما هو البيان المالي الذي يبين تركيبة وقيمة الأصول والخصوم المالية الخارجية للبلد. والفرق بين هذه الأصول والخصوم هو صافي المركز الاستثماري الدولي للبلد المعني.

الدين الخارجي

هو رصيد الالتزامات التعاقدية المستحقة، الصادرة عن القطاعين العام والخاص إلى الهيئات والمنظمات الاعتبارية والفردية- المقيمة خارج حدود الدولة- والتي تم صرفها.

مفاهيم أسعار الصرف

سعر الصرف الثنائي

هو سعر عملة ما محسوباً بوحدات عملة أخرى. يبلغ سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي بالنسبة للريال القطري: 3.64 ريال قطري = 1 دولار.

سعر الصرف الاسمي الفعال

على عكس سعر الصرف الثنائي، لا يمثل سعر الصرف الاسمي الفعال سعر السوق، بل هو رقم تأشيرتي يقيس المتوسط المرجح لسعر الصرف الثنائي لعملة بلد معين مقابل سلة عملات الشركاء التجاريين لهذا البلد خلال فترة زمنية معينة. ويعبر مقدار الأوزان النسبية عادة عن الأهمية النسبية في التجارة الدولية للبلد المعني أو في تعاملاته الخارجية الإجمالية، بما فيها التعاملات المالية الخارجية. وتوفر حركة سعر الصرف الاسمي الفعال مؤشراً على التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل عملات السلة المذكورة. وترتفع قيمة العملة عندما يمكن لوحد العملة المحلية أن تشتري قدرأ أكبر من سلة العملات.

سعر الصرف الحقيقي الفعال

هو سعر الصرف الاسمي الفعال معديلاً وفق فروق معدلات التضخم بين البلد المعني (قطر مثلاً) وشركائه التجاريين. وترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال إما بسبب ارتفاع سعر الصرف الاسمي الفعال أو لأن التضخم الداخلي في البلد المعني أعلى منه لدى الشركاء التجاريين. وتقدم تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعلي مقياساً للتغير في القوة الشرائية للعملة المعنية والتنافسية السعرية لسلع وخدمات البلد القابلة للتداول مقابل سلع وخدمات الشركاء التجاريين.

